ملحق
بناء السلام في لبنان

Issue nº 18, April 2018
العدد رقم 18، نيسان 2018

german cooperation
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT
Implemented by: KFW
UNDP
شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

ملحق خاص

ملحق خاص يصدر عن مشروع «بناء السلام في لبنان» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل من ألمانيا، ويوزّع مع جريدة «النهار» بنسخته العربية، ومع جريدة The Daily Star بنسخته الإنكليزية، ومع جريدة L'Orient-Le Jour بنسخته الفرنسية.

يجمع الملحق عدداً من الكتّاب والصحافيين والإعلاميين والباحثين والفنانين المقيمين في لبنان، ويعالج قضايا تتعلق بالسلم الأهلي بالإضافة الى انعكاسات الأزمة السورية على لبنان والعلاقات بين اللبنانيين والسوريين، في مقاربات موضوعية بعيداً عن خطاب الكراهية.

© «على قيد الموت» - تصوير: سام عطاالله، ٢٧ سنة، مشاركة في مسابقة «صوَر ذاكرة الحرب»

03 التطرُّف والمؤسسات الدينية والمجتمعات المدنية
04 «الدولة الإسلاميّة» في طرابلس: بين الرغبة والاعتراف بالذات
05 إحصاء اللاجئين الفلسطينيين وتكسير الأساطير الزائفة
06 التاريخ الشفهي: مساهمة قيّمة في الحوار والسلم الأهلي
07 دعوا المفقودين يموتون كالموتى.. دعوا أهاليهم يعيشون حياة كالحياة
12 عن الحرب التي اختطفت أعمارنا
13 دور القانون الإنتخابي في تعزيز السلم الأهلي وبناء السلام
14 للميت القبر، ولأهله تكاليف القبر ...
15 أزمة أحوال مؤسسة الزواج في لبنان
8 - 11 صوَر ذاكرة الحرب

© تصوير: حسين بيضون

من أجل غد أفضل

إننا نمرّ اليوم بوقت مشوّق، فلبنان يترقب إجراء الانتخابات النيابية، التي طال انتظار موعد استحقاقها، في أيار 2018، لتكون الأولى منذ ما يقارب العقد.
وفي هذا السياق، سيتعيّن على الإعلام اللبناني مرة أخرى الاضطلاع بدوره الحيوي في المراقبة والمساءلة ليخدم كمنتدى للحوار العام وكمثقِّف للناخبين.
وعلى غرار الإعلام التقليدي، يمكن لوسائل التواصل الإجتماعي أيضاً أن تعكس روح التغيير الاجتماعي والتعبئة السياسية. ولهذا السبب يتوافد المواطنون اللبنانيون بشكل متزايد إلى منصات وسائل التواصل الإجتماعي لمتابعة أخبار الانتخابات. فهذه هي طريقتهم في مساءلة المرشحين والخوض معهم في الجدل السياسي. ومع ذلك، ما تفتقر إليه وسائل الإعلام الجديدة هو خبرات وسائل الإعلام التقليدية. فأحياناً تقدّم وسائل التواصل الإجتماعي معلومات مضلّلة أو خاطئة عن المرشحين وحملاتهم.
في هذا العدد من الملحق، نسلّط الضوء على دور الانتخابات في الحكم الرشيد ودرء النزاعات. فباستخدام هذه الوسيلة التقليدية، نسعى إلى تحويل منبرنا، أي هذا الملحق، إلى أداة لتعزيز المواطنية ومشاركة المعرفة. كما نناقش في هذا العدد الحرب الأهلية اللبنانية والتطرف.
نأمل أن تستمتعوا بقراءة هذا الملحق.

السفير مارتن هوت
سفارة جمهورية ألمانيا الاتحادية في بيروت

الرصاص وصناديق الاقتراع

يسهل تذكّر الحرب الأهلية اللبنانية، ولكن التعافي منها والتئام جروحها قد يكون أصعب. لا يزال لبنان واللبنانيون يعانون من الخسائر الفادحة الناتجة من المخلّفات الاقتصادية والاجتماعية والإنمائية والسياسية والنفسية للحرب الأهلية التي انتهت منذ 27 عاماً.
ومنذ نهاية الحرب الأهلية، يحاول العديد من اللبنانيين جاهدين تقبّل الماضي وتجاوزه. ويستلزم مثل هذا الكفاح الطويل والمرهق معالجة الأسباب الجذرية للصراع ومواجهة ذاكرة العنف السابق وعواقبه كشرط مسبق للمصالحة الطويلة الأجل. تشير الأبحاث حول عواقب الحروب الأهلية إلى وجود روابط واضحة بين القدرة على معالجة تأثير الماضي وإمكانية بناء سلام مستدام. ولذلك، يجب أن تكون مواجهة الماضي وتقبّله عنصراً مهماً للبنانيين في بلورة مستقبل مستدام وبناء سلام دائم.
وفي الوقت نفسه، من المعترف به على نطاق واسع أن المؤسسات السريعة الاستجابة والخاضعة للمساءلة، بالإضافة إلى الحوكمة الفعالة القائمة على سيادة القانون، لها دور رئيسي في الحفاظ على السلام وتعزيز التنمية المستدامة. وستكون الانتخابات البرلمانية المقبلة - المقرر إجراؤها في 6 أيار 2018 - مرحلة رئيسية في عملية تعزيز شرعية مؤسسات الدولة اللبنانية، ولحظة فاصلة بالنسبة إلى اللبنانيين للتعبير عن رؤيتهم للبلاد ومستقبلها.

سلين مويرود
مديرة مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان

المادة 50 وانعكاساتها على الأجنبي

يستمر الجدل حول المادة 50 من قانون الموازنة العامة للعام 2018 والتي تقضي بإعطاء إقامة لكل مالك شقة أو منزل في لبنان، من دون البحث الجدي في الايجابيات قبل السلبيات التي يمكن ان تكون محدودة بشكل كبير إذا ما وضعت لها الضوابط القانونية فلا ينزلق التطبيق الى ما لا تحمد عقباه. وهذا الأمر اكثر ما يخيف طبقة من اللبنانيين تخاف على ديموغرافية البلد وبالتالي على مصيره.
في الجانب الايجابي تشجع المادة على الاستثمار في لبنان عبر تشجيع شراء شقق تحرك السوق العقارية، وفي رأيي المتواضع أن لا خوف من تملك الاجانب شرط ان تقتصر عمليات البيع على الشقق دون الاراضي الواسعة. ويقول النائب ابرهيم كنعان إن "هذه المادة عدلت نحو الأحسن، وكانت إقامة دائمة للأجنبي وأصبحت موقتة، وهي لا تتعارض مع قانون تملك الأجانب، ولا قدرة للأجنبي على التملك من خلالها بما يخالف قانون تملك الاجانب. وقانون التملك الحالي يرعى تنفيذ المادة 50 التي تثير الجدل، وأقرها المجلس النيابي بالاجماع. والاقامة في لبنان لا تعطي الحق في الجنسية، فكل العمال يأخذون اقامات واجازات عمل تجدد لهم دورياً، ولا تعطي أي مكسب قانوني ليأخذ صاحب الإقامة الموقتة الجنسية ولا علاقة لها بالتوطين.
في الجانب الآخر السلبي، تخوف من سلب الحكومة السورية حقوق مواطنيها الذين غادروا البلاد أو عارضوا النظام، فلا تسمح لهم بالعودة، ما يجعل اقامتهم في لبنان دائمة، ولو لم يحصلوا على الجنسية. وفي هذا إخلال بالتركيبة اللبنانية الرخوة والضعيفة.
لكن هذا الجدل يجب الا ينعكس على التعامل مع السوري، أو أي أجنبي آخر، لأنه يتحول، بانزلاقة بسيطة، الى عنصرية بغيضة وجب تجنبها للحفاظ على لبنان الذي نحرص على المحافظة عليه.

غسان حجار
مدير تحرير صحيفة «النهار»

سكت السلاح... أما النضج فغير موجود

إذا كان مِن شيء واحد يتفق عليه اللبنانيون، وهذا لحسن الحظ، فهو عدم العودة إطلاقاً إلى العنف الطائفي. استغرقهم الأمر 15 عاماً من الحرب الأهلية المدمّرة وما يقارب 15 عاماً أخرى من السلام المتقلقل تحت الوصاية السورية ليفهموا وليستوعبوا أن ما من طائفة يمكنها أن تأمل بالسيطرة يوماً ما على كافة الطوائف الأخرى، وأن تفرض خطابها السياسي على السكان أجمعين. حتى «حزب الله»، الذي يتمتع بنفوذ لا منازع له تقريباً على شيعة لبنان وبترسانة هائلة، قد أطلق بعض الإشارات التي تدلّ على أنه لن يتّخذ إجراءات أحادية الجانب ضد إسرائيل... إلاّ في حالة هجوم على جنوب لبنان.
وبعد إغلاق ملف العنف على ما يبدو بهذه الطريقة، تظل مشكلة شائكة تواجه لبنان ألا وهي الإصلاح السياسي والاقتصادي، وهو مجال يتطلب إعادة بناء كل شيء تقريباً فيه، ولا سيما تجاوز هذا التسويف الأسطوري، وهو الأمر الذي أدى إلى إرجاء الملفات الأكثر إلحاحاً باستمرار من حكومة إلى أخرى، إلى أن تُعالج أخيراً على وجه السرعة، وأن تخفق سريعاً كذلك!
ومن أحدث الأمثلة على ذلك، قانون الانتخابات الأخير ومشروع موازنة عام 2018. الأول هو مزيج صعب التقبُّل من نظام التمثيل النسبي والصوت التفضيلي الطائفي، ما حيّر وتيّه الناخبين في نهاية المطاف. أما بالنسبة إلى موازنة عام 2018، فلقد تمّ ترقيعها على عجل تحت ضغوطات من المستثمرين الدوليين، ما حجب الإصلاحات الهيكلية المطلوبة وحصرها بفرض تخفيض ما نسبته 20 بالمائة من النفقات على الوزارات المختلفة.
لا شك في أن دويّ السلاح سكت في لبنان. ولا يبقى إلاّ اكتمال نضج الطبقة السياسية من أجل الاعتراف بأن الحكم هو قبل كل شيء خدمة عامة.

غابي نصر
مدير تحرير الملاحق الخاصة
صحيفة «لوريان لوجور» (L'Orient-Le Jour)

حقوق الطبع © 2018. جميع الحقوق محفوظة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) - مشروع «بناء السلام في لبنان» لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
إن المقالات والتحقيقات والمقابلات وغيرها مما ورد في هذا الملحق لا تعبّر بالضرورة عن آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولا تعكس وجهة نظر البرنامج. ويتحمّل كتّاب المقالات وحدهم المسؤولية عما ورد فيها.

تطرّف

التطرُّف والمؤسسات الدينية والمجتمعات المدنية

د. رضوان السيد*

سبق التطرفُ الديني الإرهابَ بالطبع. وقد تطور على ثلاث مراحل: مرحلة المخاوف من التغريب في المجتمع والدولة، ومرحلة البحث عن الشرعية، ومرحلة اعتبار الدين مناطَ تلك الشرعية. وفي المرحلة الثالثة هذه في الستينات والسبعينات من القرن العشرين حدث الانقسام بين الإحيائيين الإسلاميين في طرائق تحقيق الشرعية، فذهب المنظِّرون للحلّ الإسلامي أحد مذهبين: تحقيق الدولة الإسلامية الشرعية بالتدريج وصولاً إلى التمكين، أو المُضيّ إلى العنف لتحقيق ذلك على أرض الواقع.

إنّ أصل التطرف هو اعتبارُ الإسلام ديناً ودولة. ثم القول إنّ الدين لا يمكن إعادةُ فرضه إلاّ بسلطان الدولة، التي ينبغي أن يقودَها الإسلاميون. ولذلك فإنّ الفريقين: القائل بالتدرج، والقائل بالقتال، هما في الأصل النظري واحد.

أين كانت المؤسسات الدينية من هذا التطور، وأين كان المفكرون التحديثيون او المدنيون؟ أما التحديثيون فراحوا يتحدثون عن «الموروث الديني» الذي ينبغي الخلاص منه للتمكن من الدخول في الحداثة. ولذلك، وقبل حصول العنف الديني؛ فإنّ هؤلاء كانوا يرون أنّ المؤسسات الدينية إما متخاذلة أو متواطئة، وفي كل الأحوال فإنها فشلت في عملها على إدارة الدين، وينبغي إصلاحُها إصلاحاً جذرياً أو الاستغناءُ عنها.

أمّا المؤسَّساتُ الدينية فلم تحسِمْ أمرها لجهة مقولة: الإسلام دين ودولة، وقد أُنتجت تلك المقولة خارجَها من جانب إحيائيين عقائديين من غير فئة العلماء التقليديين. ولذلك ما اعترضت كثيراً على المقولة التي قادتها جماعات التدرج، ودخلت معها نوعاً ما وبدون ارتياح، فقالت بتقنين الشريعة، ثم بتطبيقها. لكنّ تلك المؤسسات بدت شديدة القلق من «العنف الديني» الذي بدأ ينتشر في سبعينات القرن العشرين بالدواخل الاجتماعية، وانحازت إلى سلطات الدول الوطنية التي تصدّت لذلك العنف المُوجَّه إليها، دونما عودةٍ إلى مُراجعة المقولة التأسيسية لذلك العنف. وذلك إلى أن حصلت هجماتُ القاعدة على الولايات المتحدة، وصار «الإرهاب الإسلامي» مشكلةً عالمية. وصار المطروح لدى المتطرفين العنيفين مقولة الفسطاطين: فسطاط الإيمان، وفسطاط الكفر. ومنذ ذلك الحين، وللمرة الأولى، صارت مواجهة العنف باسم الإسلام أولويةً لدى المؤسسات، بدلاً من الانهماك الدائم بمجادلة العلمانيين. ثم عادت مسألة التسييس المفرط للدين ففرضت نفسَها، عندما أعلن متطرفو داعش عن إقامة دولة الخلافة الإسلامية. ولذلك، وللمرة الأولى، اعتبرت المؤسساتُ الدينية أنّ التسييسَ مُضِرٌّ بالدين، وأنّ ثُنائية الدين والدولة تجعل الدين عُرضةً للنزاع والانقسام من حوله، بدلاً من أن يكونَ عنصر توحيد وتلاؤم وسكينة.

إنّ التطرف في نظر علماء المؤسسات الدينية اليوم يعني: تكفير الآخرِ المسلم وغير المسلم، ويعني أنّ الدولة ركنٌ من أركان الدين، وتعتمدُ شرعيتُها عليه أو على إحقاقه، وهو بسبب الطابع العقائدي الذي يسيطر عليه وفيه قد يدفع باتجاه العنف في مواجهة الدول والمجتمعات والعالم. ولذلك لا بد من مكافحته ومكافحة مظاهره، سواء أكان عنيفاً أم انعزالياً.

وعندما نذكر المؤسسات الدينية في العالم العربي فإننا نعني بها: الأزهر بمصر، والمؤسسة الدينية السعودية، والمؤسسة الدينية المغربية. وقد لحقت بها المؤسسة الدينية الأردنية. وهي تنشَطُ في السنوات العشر الأخيرة بعدة اتجاهاتٍ داخليةٍ وخارجيةٍ، وتعاوُنيةٍ في ما بينها، فتُقيم المؤتمرات وورش العمل، وتعمل على تصحيح المفاهيم التي تحرّفت مثل الدين والشريعة والجهاد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعلائق الدين بالدولة، وتقيم مراكز ومؤسسات تدريب الائمة والمدرّسين، وتشتغل على تغيير البرامج التعليمية، وتعملُ على الانفتاح على المؤسسات الدينية في العالم المُعاصر. ولديها ثلاثة أهداف رئيسية: مكافحة ظواهر التطرف والعنف بما يمنع تكوّن أجيال جديدة، واستعادة السكينة والاستمرار في المجتمعات، وتغيير صورة الإسلام المنتشرة في العالم، والمتسببة في تفاقم ظواهر الإسلاموفوبيا.

وبالطبع، فإنّ هذه النشاطات جميعاً، تتطلب إصلاحاً بنيوياً داخلياً في تلك المؤسسات. إذ سيطر فيها وعليها الترهُّل، وتأخرتْ معرفياً وتنظيمياً، وخضعت لضغوطٍ وتضييقات من جانب السلطات في العقود الماضية. وقد جمعتُ الإصلاحات الضرورية في مصطلحين: التأهُّل والتأهيل. وعنيتُ بالتأهُّل إعادة البناء المعرفي والتنظيمي. ففي مجال البناء المعرفي، فوجِئَ علماء المؤسسات بظواهر التطرف والعنف التي ما توقّعوها وما كانت عندهم إجاباتٌ عنها. ولذلك

> **إنّ التطرف في نظر علماء المؤسسات الدينية اليوم يعني: تكفير الآخرِ المسلم وغير المسلم، ويعني أنّ الدولة ركنٌ من أركان الدين، وتعتمدُ شرعيتُها عليه أو على إحقاقه، وهو بسبب الطابع العقائدي الذي يسيطر عليه وفيه قد يدفع باتجاه العنف في مواجهة الدول والمجتمعات والعالم. ولذلك لا بد من مكافحته ومكافحة مظاهره، سواء أكان عنيفاً أم انعزالياً**

هناك انصرافٌ اليوم للتعرف بطرائق علمية على المجتمعات، وانصرافٌ أكبر لإرسال البعثات للتخصص في العلوم الاجتماعية، وفي فلسفة الدين، وفي التعرف على الديانات الأُخرى وتجاربها مع الحداثة، وفي التدرُّب على الحوار وعلى الوسائل التربوية الجديدة، والدخول إلى عوالم وسائل الاتصال. وقد أسس الأزهر مرصداً كبيراً لمتابعة حركة العالم والعالم الإسلامي على وجه الخصوص. وفي مجالات التأهيل فإنّ ذلك يتناولُ التدرب على التواصل مع الجمهور ومع الطلاب والشباب، وإيجاد المعاهد المتخصصة أو البحثية في كليات العلوم الدينية التقليدية، والتعاون مع المعاهد المماثلة في العالم.

وما خرج متطرفون أو إرهابيون كثيرون من صفوف المتعلمين في المعاهد والجامعات الدينية، بل صنعت المتطرفين المدارسُ الدينية الخاصة بتلك الجماعات على اختلاف تسمياتها. وإنما رغم ذلك يبقى السؤالُ عن القدرة على التأثير في الشبان والشابات، وهو الأمرُ الذي يقتضي معارف جديدةً، وأساليب جديدةً، وتنظيماتٍ جديدة. وكما لا يزال ينقص المؤسسات الكثير لإعادة البناء وتجديد الخطاب وجعله أكثر فاعلية، فإنه ينقُصُها التعاوُن مع المثقفين والإعلاميين. فالفئتان لا تزالان شديدتي الإعراض عن المؤسسات الدينية باعتبار محافظتها وجمودها. وهذه ظاهرةٌ سلبيةٌ لا بد من الخروج منها وتلافيها، لأنّ التحديات ضخمة، وهناك حاجةٌ شديدةٌ إلى التعاون والتضامُن وتبادلُ الخبرات، من أجل مواجهة الأخطار على الدين والدولة.

لقد حدث في مؤتمرٍ ضد التطرف بين الأزهر ورابطة العالم الإسلامي، أن طرحتُ ثلاثة أهدافٍ لا بد من العمل عليها معاً: إستعادة السكينة في الدين، واستنقاذ الدولة الوطنية، وتصحيح العلاقات مع العالم.

إنّ العمل الذي جرى القيامُ به خلال عقدٍ وأكثر كبير وكثير. لكنّ تحديات الثوران الديني، التي تتهدد الدول والمجتمعات لا تزال قائمةً وما خمدت. ومن هنا يأتي واجبُ الاستمرار في الكفاح ضد التطرف والإرهاب، والذي يُعيدُ إلى الناس الثقة بدينهم وأنفُسهم في بلدان العرب، وبلدان الغرب والشرق.

إن المصطلح المفتاح في هذا الصدد يبقى مصطلح السكينة، فهو أوضح المعاني لما نقصده بالإسلام المعتدل. ويكون تحقيق السكينة لدى الأفراد ذوي الحساسية، وفي المجتمعات المحلية، بخطابٍ جديدٍ يتناول عدة أمور (بحسب إعلانات الأزهر): تحريم التكفير والعنف، ونشر روح الأخوة بين الناس، وإدانة تسييس الإسلام بشتّى السبل، والعمل مع الناس على إقامة أنظمة الحكم الصالح والرشيد.

* أستاذ دراسات إسلامية

دراسة

«الدولة الإسلاميّة» في طرابلس: بين الرغبة والاعتراف بالذات

د. ماري قرطام*

تهدف هذه الدراسة إلى النظر في التطلعات إلى قيام دولة إسلامية في طرابلس - لبنان. وهي تسعى إلى تفكيك الخطاب السائد للخطر الجهادي في طرابلس والذي يدعو إلى إقامة خلافة إسلامية أو دولة إسلامية إلى مقوماته. ويظهر أن الإحساس بالظلم[1] هو الشكوى الأساسية وراء التطلع إلى حكم إسلامي. لهذا الغرض، أجريت دراستي في الأحياء المحرومة في طرابلس في وسط المدينة وفي المدينة القديمة[2]. واعتمدت الدراسة أداتي المراقبة والمقابلات المعمقة الشاملة مع بعض سكان وشخصيات ورجال دين، جميعهم ينتمون الى الطائفة السنية وإلى اتجاهات سياسية واجتماعية مختلفة.

تعكس طرابلس، وهي ضحية الفقر والعزل والتهميش والجبرية واللامساواة، صورة لمدينة تحتضن «الإرهاب» في حين يطالب سكانها الفقراء والمحرومون والمظلومون باستمرار بـ«حقهم في المدينة» بكافة الوسائل وبكافة التحالفات السياسية الممكنة. إذ على مدى ما يقارب قرناً وطرابلس تكدّس المحن. فتَلازم العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية (نعمة، 2013) خلال قرن ونيّف، والتي تفاقمت بفعل فشل السياسة اللبنانية وبفعل الحرب الأهلية، خلقت مناخاً من انعدام الأمن العام. ومع مقتل رفيق الحريري، وبعد خيبات أمل عديدة بنجله والزعيم السني الجديد سعد الحريري[3]، يشعر بعض سنّة طرابلس بأن ممثليهم قد خذلوهم. بالإضافة الى مواكبة المدينة للأزمة السورية في عام 2011 وتأثرها بها، ففي هذا الجو المشحون روّج الإسلام السياسي للتيارات الجهادية السلفية في طرابلس، وشجّع ظهور حركات متطرفة عنيفة متعددة، والتي تجلّت رغبتها في الخلافة ورفضها للدولة الحديثة.

وكشف لنا العمل الميداني أنه يمكن تقسيم المجموعات الموجودة في طرابلس من ميول وتحالفات سياسية مختلفة، إلى فئتين أساسيتين: الجماعات الإسلامية المتطرفة والجماعات الإسلامية المتطرفة العنيفة. وتختلف الثانية عن الأولى بترجمة أفكارها على الأرض. إذ يدفع الشعور بالظلم بهذه الجماعات إلى التحرك، ويزوّدها بالشجاعة لمواجهة نفسها بقوة ويؤجج الغضب. وهذا الشعور بالظلم ينشأ من غياب الاعتبار والتمثيل في الحياة الاجتماعية والسياسية، حيث تبرز باستمرار التباينات واللامساواة بين اللبنانيين. وإن الامتعاض المشترك لا ينفك يقرّب ما بينها ويوحدها في مواجهة تعسفيّة الحكومة اللبنانية وهيمنتها.

من بين جماعات الفئتين من تطمح إلى دولة إسلامية وأخرى أقل حماسة لهذه الفكرة. والتطلع إلى دولة إسلامية تعود جذوره إلى «الفراغ الاجتماعي» (باريل، 1982) الذي يعيشه هؤلاء السنّة المستبعدون من طرابلس. فهم لا يجدون اليوم مكانهم في مجتمع أصبح غريباً على نفسه، وفرغت حياتهم اليومية من أي معنى، وخسروا شعور الانتماء إلى مجموعات اجتماعية.

وتتأرجح العلاقة بفكرة «الدولة الإسلامية» بين الرغبة والرفض، وبالفعل لم يلاقِ مفهوم «الدولة الإسلامية» إجماعاً بين السكان الذين حاورتهم، وبالتالي كان تحديدهم لها إشكالياً.

بالنسبة إلى الأغلبية، يشير مفهوم «الدولة الإسلامية» أساساً إلى مطلب تطبيق الشريعة في دولة تبقى مسلمة وشاملة وموحدة ومعتدلة. فهم يرون أن دور الدولة هو الوصاية على الدين، حيث يُنظر إلى الشريعة نفسها ككفيل للحياة الاجتماعية والقانونية، في دولة يكون فيها الجميع حراً في معتقداته في المجال الخاص. وتتكوّن هذه المجموعة من المسلمين «الشاملين» بشكل رئيسي من أفراد عاشوا الحرب اللبنانية وانتقلوا من أيديولوجية إلى أخرى، ويبلغ عمرهم حوالي الخمسين سنة أو أكثر. وهم يؤمنون بالعدالة من خلال الديمقراطية والإسلام، ويعتقدون أن دولة إسلامية وليس الدولة الإسلامية (داعش) يمكن أن تكون عادلة ومتساوية، فهم يعتبرون أن دولة إسلامية تحكم بشكل عادل وتطبَّق فيها الشريعة كقانون الدولة، تكون طوباوية. وهم يؤيدون فكرة الحوكمة إسلامية التي تنادي بها وتناصرها الحركات الإسلامية المختلفة، مثال الإخوان المسلمين في تركيا كمجتمع إسلامي، من دون النزعة إلى تحقيق دولة إسلامية كما تطبّقها الأنظمة الإسلامية بالقوة وبفرض الإسلام على كافة السكان.

وهذا مراد يختلف تماماً عن «الدولة الإسلامية» التي يطالب بها «الإسلاميون الحنقون» والذين يشملون: الحركات الإسلامية والسلفية و/أو الجهادية العشوائية منذ ثمانينيات القرن العشرين. وهو يشبع الخيال السياسي للحركات الإسلامية الطرابلسية، ويفرض الإسلام من خلال العنف. وتتشكّل هذه المجموعة أساساً من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و30 عاماً. وينعكس انخراطهم الأول في الثورة السورية ولم يعرفوا سوى الإيديولوجية الإسلامية والطائفية المعروفة في لبنان.

إن الفارق الأساسي بين هاتين المجموعتين هو قبل كل شيء فارق بين الأجيال وتجاربهم المختلفة بين النضال من أجل الدفاع عن القضايا السياسية، والنضال من أجل الدفاع عن المصالح السياسية. وتفرّقهم فجوة مفاهيمية، فالدولة الإسلامية بالنسبة إلى المجموعة الأولى هي الكفيل الأول لحرية الاختيار لغير المسلمين، في حين ترى المجموعة الثانية أن على الدولة الإسلامية أن تفرض الدين بالقوة.

ومع ذلك، فبالنسبة إلى كل من «السنة الشاملين» و«الإسلاميين الحنقين»، إن الإسلام هو البنية المنظمة لحسهم بالعدالة، ويحدّد بقوانينه قواعد العدالة. وتتمثّل هذه القواعد أساساً بالنسبة إلى المجموعات السنية هذه بشغل مراكز سياسية نافذة، والعمل كفاعلين سياسيين. فيتحدَّون عدم المساواة السياسية على أساس الانتماء إلى الطائفة السنية. وعلى الرغم من أن هذا المطلب لا ينظمه الإسلام بطبيعته، ولا تدعو إليه الشريعة الإسلامية، فقد أصبح ذلك، بعد فشل التيارات التقدمية والقومية الماركسية.

وقد حاربت طرابلس الظلم لفترة طويلة. وغيّرت بعض الجماعات السنية في طرابلس أيديولوجياتها وانتماءاتها، ولكن لم تغيّر قضية أو نضالاً. بطموحها للعدالة بحسب تعريف راولز (1987) لها، وفقاً لإيديولوجية إسلامية الآن، تطالب الجماعات الاسلامية بدولة «عادلة»، ومفهوم الدولة العادلة نعود به إلى تعريف الفيلسوف الفرنسي ريكور، (1995). فالسنة الشاملون يوجهون إصبع الاتهام إلى «الإسلاميين الحنقين» لمسؤوليتهم عن حالة التقسيم والتطرف العنيف. فهم في الغالب يعارضون ممارساتهم التي تغيب عنها في نظرهم أي صلة بالحكم الإسلامي.

ويعتقد هؤلاء السنّة الشاملين أن طرابلس ليست أرضاً خصبة لبناء دولة إسلامية على غرار «داعش». فطرابلس مدينة مختلطة اجتماعياً ودينياً، ذات تراث اجتماعي وتاريخي غني، بحسب محمود ميقاتي، وهو مسؤول في بلدية طرابلس ومقيم في المدينة القديمة.

حتى السلفيون الجهاديون، الذين يشكلون مجموعة فرعية من «الإسلاميين الحنقين»، والذين يؤيدون تأييداً كاملاً دولة إسلامية مفروضة من فوق وبالقوة، لا يعتقدون أن «داعش» في شكله الحالي يستطيع أن يمتد إلى لبنان، فهذا التنظيم لا يعكس صورة مجموعة مقاومة تناضل من أجل التحرر، والعديد من الشكوك تحوم حوله، كما قال الشيخ سالم الرافعي، وهو شيخ سلفي جهادي في طرابلس، في مقابلة معه في 10 تشرين الثاني من عام 2014.

ومع ذلك، ومن خلال مطلبها بدولة إسلامية، تطمح المجموعتان إلى دولة عادلة تحقّق المساواة، وهذا يتوافق مع الشريعة الإسلامية، ويحترم المساواة كما ينص عليها القرآن. وهكذا، فإن مبدأي العدالة والمساواة جزء من إطار سياسي واجتماعي لدولة إسلامية وليست للدولة الإسلامية (داعش) بالنسبة إلى المجموعة الأولى، ولكن كلاهما يتطلعان إلى اعتبار نسبي ووعود وحصص متساوية.

(نص مترجم من الإنكليزية)

* باحثة مشاركة في المعهد الفرنسي للشرق الأدنى

(1) تعود الجذور التاريخية لهذا الإحساس إلى اتفاقية سايكس بيكو والتي أدّت إلى ظهور مشكلة الانتماء عند سكان طرابلس.

(2) قمت بالعمل الميداني في طرابلس خلال فترات مختلفة بين عامي 2014 و2015.

(3) زيارته لسوريا والمصالحة بين جبل محسن والتبانة ومشاركته في الحكومة الجديدة.

المراجع:

1. باريل (1982)، الهامشية الاجتماعية
Barel, Y. (1982). *La marginalité sociale.* Paris: PUF

2. غويين (1982). من حس بالظلم إلى العدالة الاجتماعية
Guienne, V. (2001). Du sentiment d'injustice à la justice sociale. *Cahiers internationaux de sociologie, 1*(110), 131-142

3. أديب نعمة (2013)، قياس الحرمان الحضري لاستخدام البلديات والمصالح الحضرية، استراتيجيات التنمية الحضرية لمعالجة الفقر في المنطقة العربية، الدوحة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا.

4. راولز (1987)، نظرية العدالة
Rawls, J. (1987). *Théorie de la justice.* Paris: Le Seuil

5. ريكور (1995)، العادل.
Ricoeur, P. (1995). *Le juste.* Paris: Esprit

أرقام

إحصاء اللاجئين الفلسطينيين وتكسير الأساطير الزائفة

د.حسن كريّم *

لجأ إلى لبنان عام 1948 بعد النكبة حوالي مائة ألف لاجىء فلسطيني. ومرّت العلاقات الفلسطينية - اللبنانية بمراحل مختلفة من وفاق وخلاف، من سيطرة الجيش والمكتب الثاني على المخيمات أواخر ستينيات القرن الماضي، تلتها سيطرة الفصائل المسلحة لمنظمة التحرير الفلسطينية خلال الحرب الأهلية، وصولاً إلى الإجتياح الإسرائيلي عام 1982، ومن ثم خروج السلاح الفلسطيني والحرب على المخيمات الفلسطينية وحصارها في النصف الثاني من ثمانينيات القرن المنصرم.

وساد اعتقاد واسع النطاق بين اللبنانيين والعرب أن عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان قد يصل إلى نصف مليون لاجىء وبأقل تقدير الى أربعمئة ألف لاجىء في لبنان. وفي الحقيقة فإن سجلات الدولة اللبنانية أظهرت أن هناك 711.592 لاجئاً فلسطينياً مسجلاً في سجلات الأمن العام اللبناني، حتى كانون الأول 2016، و459.292 لاجئاً مسجلاً في منظمة الأونروا حتى تاريخ آذار 2016.

أما التعداد العام للسكان والمساكن في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان، والذي قامت به لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني وإدارة الإحصاء المركزي والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2017، فقد توصل إلى أن هناك فقط 174.422 لاجئاً فلسطينياً مقيماً في لبنان وهناك 18.601 لاجئ نزحوا من سوريا إلى لبنان.

وعلى من يشكك في صحة هذه الأرقام معرفة:

أولاً: أن هذا تعداد فعلي وشامل ونوعي، والأول من نوعه، وأن له حيثية علمية ومصداقية عالية.

ولقد قام به جهازا الإحصاء اللبناني والفلسطيني تحت إشراف لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني. وطال التعداد كل سكان المخيمات الإثني عشر التي تعترف بها الحكومة اللبنانية، بمن فيهم المقيمون غير الفلسطينيين، وهي مخيمات: برج البراجنة، شاتيلا، مار الياس، ضبيه، عين الحلوة، المية ومية، الرشيدية، البص، برج الشمالي، الجليل، نهر البارد والبداوي، والتجمعات الفلسطينية المائة وستة وخمسون. وهذه التجمعات حددت بكل تجمع يقطن فيه خمس عشرة عائلة فلسطينية أو أكثر، وتنقسم إلى نوعين: التجمعات المحاذية للمخيمات نتيجة التوسع مثل مناطق نهر البارد في الشمال وصبرا في بيروت، والتجمعات الأخرى في القرى والمناطق المدينية وهي مناطق واسعة تشمل الضواحي والقرى المحيطة بالمدن، مثل تجمع جل البحر وقرى الشوف ومدينة صيدا القديمة.

لقد انخرط بهذا التعداد أكثر من 1000 شاب وشابة والعديد من الخبراء المحليين، الفلسطينيين واللبنانيين، والخبراء الدوليين. واستخدم التعداد تقنيات حديثة متقدمة مثل الأجهزة اللوحية (التابلت) المرتبطة مركزياً بنظام تجميع بيانات متطور.

ثانياً: شمل هذا التعداد جميع المباني والوحدات السكنية وغير السكنية العائدة للمخيمات والتجمعات الفلسطينية الموجودة على الأراضي اللبنانية، وطوّر نظام معلومات جغرافياً لجميع المباني في المخيمات والتجمعات الفلسطينية.

ثالثاً: تم اللجوء إلى فرق عمل ميدانية مدرّبة من مستويات أربعة هي: الباحثون الميدانيون، رؤساء الفرق، منسقو المناطق، والميسّرون. وتم تنفيذ العدّ الفعلي للسكان (فلسطينيون ولبنانيون وسوريون وعرب) في المناطق كافة في وقت واحد من 17 إلى 30 تموز 2017، وزار العدّادون جميع الأسر في مساكنهم، وطرحوا عليهم أكثر من 90 سؤالاً في استمارة غطت الخصائص الديموغرافية والاقتصادية والعلمية والاجتماعية، والمسكن لجميع السكان.

رابعاً: بلغ تعداد السكان الإجمالي 237.614، هم إضافة إلى ما سبق ذكره من لاجئين فلسطينيين في لبنان وسوريا، هناك 30.368 سورياً، و 12.832 لبنانياً، و1390 من جنسيات أخرى.

وفي توزّع الفلسطينيين تبيّن أن 45% منهم يقيمون في المخيمات مقابل 55% خارج المخيمات في التجمعات والمناطق المحاذية لها.

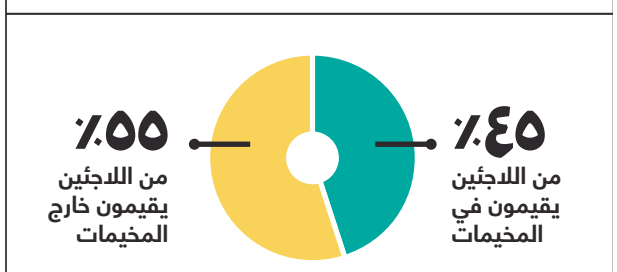

توزع الفلسطينيون في لبنان

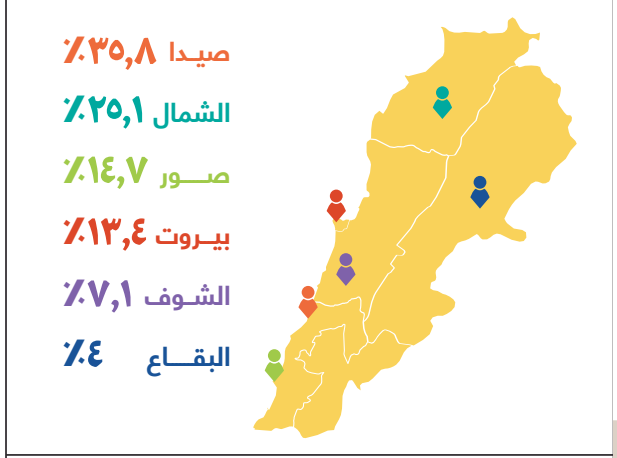

قام بالتعداد جهازا الإحصاء اللبناني والفلسطيني تحت إشراف لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني

© نسرين سركيس

وتوزع اللاجئون الفلسطينيون على الأماكن التالية:

صيدا 35.8%، الشمال 25.1%، صور 14.7%، بيروت 13.4%، الشوف 7.1%، البقاع 4%.

خامساً: هناك 4.9% من الفلسطينيين يحملون جنسية أخرى غير الجنسية الفلسطينية، وهناك 7.2% منهم أميّون مقابل 93.6% ممن التحقوا بالتعليم من عمر 3 الى 13 سنة أو أكثر. أما نسبة البطالة فوصلت إلى 18.4% وترتفع بين الشباب الى 28.5% لمن هم بين 29-20 سنة. نسبة الفلسطينيين في المخيمات إجمالاً هي 72,8% وبقية السكان هم من السوريين واللبنانيين والجنسيات العربية الأخرى. ومتوسط عدد أفراد الأسرة هو أربعة فقط. ويلاحظ أن الفلسطينيين تحولوا إلى أقلية في بعض المخيمات المهمة مثل مخيم شاتيلا حيث نسبة الفلسطينيين وصلت إلى 29.7% مقابل 57.6% للسوريين، وفي مخيم مار الياس وصلت النسبة إلى 42.3% مقابل 39% للسوريين، وكذلك في ضبية 42.8% مقابل 38.9% للبنانيين، وفي مخيم برج البراجنة 44.8% مقابل47.9% للسوريين.

سادساً: تكسرّت أسطورة زائفة أخرى هي مجموع الفلسطينيين المتزوجين من لبنانيات وهو 3.707 حالات فقط، أو حوالي 2% فقط من عدد الفلسطينيين المقيمين الحالي وهو 174.422. أما الفلسطينيات المتزوجات من لبنانيين فلم تصل نسبتهن إلى 1% حيث أن العدد الإجمالي هو 1.219 حالة فقط.

وفي الختام، لا بد من تفسير ما لوصول عدد اللاجئين الفلسطينيين إلى هذا الرقم المتدني. وليس هناك من شك في أن الأسباب تتمحور حول السياسات العامة التي مارستها الدولة اللبنانية تجاههم، من تضييق الخناق حول العمل والمسكن والتعليم والصحة وكل سبل الحياة أولاً، ومن ثم أثر الحرب الأهلية وتضييق الخناق على الفلسطينيين في المخيمات خصوصاً في ثمانينيات القرن المنصرم ثانياً. وهذان العاملان دفعا اللاجئين الفلسطينيين إلى ترك لبنان وطلب اللجوء إلى الخارج، بحيث تناقص العدد إلى ما وصل إليه بمن تقطعت بهم السبل وبقوا في لبنان، أو بمن فضلوا البقاء رغم كل الصعاب.

من هذا المنطلق، إن هذا التعداد يعتبر فرصة لكي تعيد الدولة اللبنانية النظر في سياساتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين، وتعمل على تعديل التشريعات لتسمح لهم بالعمل والتملك والتعليم والتنقل، ولتحفظ حقوقهم المدنية والانسانية، وهو ما ستعمل عليه لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني في الفترة المقبلة.

* مدير مشاريع الحوكمة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
أستاذ محاضر في العلوم السياسية بالجامعة الأميركية في بيروت

ملف

التاريخ الشفهي: مساهمة قيّمة في الحوار والسلم الأهلي

د. ماريا بشور أبو النصر*

التاريخ الشفهي هو ممارسة ونظرية في آن واحد. من حيث الممارسة، فإن التاريخ الشفهي هو تسجيل صوتي أو تسجيل فيديو لمقابلة تتمّ بين جهتين للحصول على معلومات تاريخية من شأنها أن تسهم في فهم الماضي. غالباً ما يوصف هذا النوع من التاريخ بأنه الطريقة الأكثر قدماً للقيام بالبحوث التاريخية. فقد استخدم التاريخ الشفهي، على سبيل المثال، هيرودوت، المؤرخ الإغريقي المعروف بـ«أبو التاريخ»، وتلميذه ثوسيديديس اللذان كانا يجمعان الشهادات الشفهية ليكتب كل واحد منهما كتاب التاريخ الخاص به. لكن التاريخ الشفهي يذهب أبعد من إجراء المقابلات، لأنه «مجال دراسة وطريقة لجمع صوت الناس والمجتمعات والمشاركين في أحداث ماضية وذكرياتهم وحفظها وتفسيرها»[1].

© تصوير: رمزي حيدر. سنة 1984، داخل قصر في مدينة عاليه أثناء حرب الجبل

ظهر التاريخ الشفهي، كما نعرفه اليوم، في الستينيات من القرن الماضي مع اختراع جهاز التسجيل المحمول، واستُخدم لحشد الناس وتحفيزهم على النشاط الاجتماعي من قبل حركة حقوق المرأة والحركة المناهضة للحرب وحركة الحقوق المدنية. في الواقع، خرج الباحثون في العديد من المجالات (مؤرخون وعلماء أنثروبولوجيا وعلماء الاجتماع وعلماء الفولكلور إلخ.) إلى الشارع لجمع التجارب اليومية للناس العاديين، وعملوا على تسجيل التاريخ من أسفل إلى أعلى، وبالتالي تحدّوا الروايات التاريخية التقليدية التي تكتب من أعلى إلى أسفل، والتي يهيمن عليها «الرجال العظماء» و«الأحداث العظيمة» من الماضي. وهكذا أسقط التاريخ الشفهي، بجاذبيته الشعبية ونهجه العملي، التاريخ التقليدي من برجه العاجي، لخلق نوع جديد من التاريخ القائم على الحوار والتبادل.

كيف يختلف التاريخ الشفهي عن التاريخ التقليدي؟

يعود اختلاف التاريخ الشفهي عن التاريخ التقليدي أيضاً إلى طبيعته الشفهية والذاتية، واعتماده على الذاكرة والعلاقات التي يعزّزها: بين الذاكرة والتاريخ، وبين الماضي والحاضر، وبين المحاور والراوي. لكن اعتماد التاريخ الشفهي على الذاكرة كموضوعه ومصدره هو أيضاً ما يسهم في تكوين تصورات البعض عنه أنه لا يمكن الاعتماد عليه كمصدر تاريخي. ومع اعتماد التاريخ كمجال دراسة أكاديمي رسمي في أواخر القرن التاسع عشر، تمّ تحديد الموضوعية العلمية بدراسة التاريخ الذي يستند إلى مصادر أرشيفيّة مكتوبة. ولكن حتى في الأرشيفات، يتم اختيار الوثائق من قبل أمناء الأرشيف وترجمتها من سجلات المحاكم، وهذه بطبيعة الحال مصادر شفهية، وهكذا يستحيل تحقيق الموضوعية أو الحقيقة التاريخية المجرّدة نفسها. وهناك رأي للمؤرخ الشفهي أليساندرو بورتيلي يقول بأن «اختلاف التاريخ الشفهي عن التاريخ التقليدي يعود إلى أن الشفهي لا يخبرنا عن الأحداث بقدر ما يخبرنا عن معانيها»[2]، بمعنى أن التاريخ الشفهي يضع مسألة الذاتية في صلب المقابلة الشفهية بين طرفين، باعتبار أن المقابلة تسمح للمحاور بأن يطرح ليس «ما الذي حدث؟» وحسب، بل وأيضاً «ما هو شعورك حيال ما حدث؟» بالإضافة الى هذا فإن مجموعة المقابلات، التي تخضع للتحليل والتحقيق النقدي، توفّر فهماً أفضل لما يعنيه الماضي لأولئك الذين اختبروه، ما يسهّل الوصول إلى التاريخ ويجعله ملموساً وذا صلة بحياة الناس.

التاريخ الشفهي في لبنان

بالرغم من مبادرات مهمة حدثت في مؤسسات أكاديمية، مثل الجامعة الأميركية في بيروت وجامعة البلمند وجامعة الروح القدس - الكسليك، لا يزال التاريخ الشفهي مصدراً غير مستغلّ في لبنان. بالمقابل فإن بعض الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، مثال DFZmurof ومؤسسات للتوثيق والأبحاث وجمعية «محاربون من أجل السلام»، هي التي قامت عموماً بتجربة أساليب التاريخ الشفهي لمواجهة تحدّي معالجة ماضي لبنان القريب المتمثل بالحرب الأهلية. وفي غياب كتاب تاريخ مدرسي موحّد، اضطلعت هذه المنظمات، بالشراكة مع الهيئة اللبنانية للتاريخ، بأدوار حيوية في محاولة إدخال التعليم عن الحرب الأهلية في صفوف المدارس الرسمية والخاصة. وبالرغم من أن لبنان ليس المجتمع الوحيد الذي عانى من الصراع وهو الآن بدون كتاب تاريخ مدرسي وطني منقّح يغطي تلك المرحلة، فإنه لا يستطيع المضي قدماً كمجتمع إذا كان تاريخه الرسمي ينتهي عند عام 1943.

إن تعليم التاريخ أمر ضروري في بناء الهوية الوطنية وضمان السلم الأهلي. ولهذا فعند التعامل مع تاريخ متنازع عليه، تصبح مقاربة التاريخ شفهياً في التعليم أحدى أهم الطرق للتطرّق إلى القضايا الحساسة.

كيف يمكن للتاريخ الشفهي أن يعزّز السلم الأهلي في لبنان؟

يعتمد التاريخ الشفهي، بادئ ذي بدء، على الاستماع، ولا سيما الاستماع إلى مجموعة متنوّعة من الأصوات. والتنوّع هو من السمات التي يفتخر بها لبنان على المستويين الإقليمي والعالمي. وفي هذا السياق، يكون من الأمور المنطقية جداً الابتعاد عن المحاولات المحبطة للاتفاق على نهج سرد موحّد مكتوب لماضي لبنان، والتركيز بدلاً من ذلك، على بناء نهج سرد متعدّد الأصوات يحتفل بالتنوّع، ويعزّز فهم التفسيرات المتعدّدة للماضي. وبهذه الطريقة يمنح التاريخ الشفهي الطلاب إمكانية وصولهم إلى سرد التجارب التاريخية الشخصية، وفي ما يتعلّق بالحرب، يمكن أن يسلّط الضوء على عبث العنف كوسيلة لحلّ النزاعات. وبهذه الطريقة يمكن أن يساهم التاريخ الشفهي بأن لا «يعيد التاريخ نفسه» خاصة إذا كان مليئاً بالآثام، كما أنه يطعن بمقولة المثل البالغ التبسيط، وهو «إن المنتصر هو الذي يملي التاريخ». وعلاوة على ذلك، فإن استخدام التاريخ الشفهي يمكّن المعلمين والتلاميذ من العمل معاً كشركاء وكمشاركين في صنع التاريخ لا مجرّد سرده. وعلى أساس الاحترام المتبادل والتفاهم، يستطيع أن يساهم مساهمات فعّالة في السلم الأهلي في لبنان، وأن يكون منبراً لتشجيع الحوار والقبول بالآخر وقبول التنوّع.

(نص مترجم من الإنكليزية)

* مؤرخة شفهية وباحثة مستقلة

(1) جمعية التاريخ الشفهي: www.oralhistory.org/about/do-oral-history/

(2) Alessandro Portelli, *The Death of Luigi Trastulli and Other Stories* (CUNY, 1991), 2. أليساندرو بورتيلي، موت لويجي تراستوللي وقصص أخرى

مفقودون

دعوا المفقودين يموتون كالموتى
دعوا أهاليهم يعيشون حياة كالحياة

وداد حلواني *

«أنا لو جابولي رفات ابني بعرفا. حتى لو تحوّل ابني لعضام أنا بعرف إبني. ما بيقدروا يعطوني عضام كلب. في علامات بعرفا. بعرف إذا كانت الرفات بتخصّو أو لأ».

مقطع مما قاله موسى جدع (1997) في إطار تعليقه الرافض للقانون الذي صدر باسم «الأصول الواجب اتباعها لإثبات وفاة المفقودين*».

كأنّ السيد جدع - الذي توفي بعد انقضاء أقلّ من عامٍ على قوله هذا – تنبّأ بمصيره، ربما أراد أن يحذّر من إمكانية لجوء الدولة إلى التلاعب بمصائر الذين خطفتهم الحرب وبمشاعر أهاليهم. مات قبل أن يعرفَ مصيرَ ابنِه وشقيقِه، وقبل أن يبدأَ عرض مسلسل المقابرِ الجماعية.

في شهر كانون الثاني من العام 2000، ونتيجة ضغط حملة «من حقّنا أن نعرف» التي أطلقتها «لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين» مع أصدقائها، تمّ تشكيل «لجنة رسمية» للاستقصاء عن هؤلاء الضحايا وتحديد مصيرهم. بعد ستة أشهر، نشرت هذه اللجنة تقريراً بنتيجة عملها ذكرتْ فيه أنها لم تعثرْ على أحياءٍ بل على مقابرَ جماعية، وسَمّتْ عدداً منها. وأفادتْ بتعذّرِ التعرّفِ على هوياتِ الرفاتِ المدفونة، معلِّلةً ذلك بسبب قِدَمها بمرور الزمن، وبافتقارِ لبنان إلى المختبرِ والتقنياتِ اللازمة لإجراء التحاليل المخبرية لهذه الغاية. وأنه يستحيلُ إجراؤها في الخارجِ بسبب الكلفةِ الباهظةِ التي ستترتّبُ على خزينةِ الدولة.

الموجعُ أكثر، أنَّ السلطاتِ اللبنانية لم تقمْ، منذ تاريخِه، بأي خطوةٍ إزاء هذه المقابر وفق ما تقتضيه القواعدُ والإجراءاتُ المنصوصُ عليها في القوانينِ والمعاهداتِ الدولية لاسيما اتفاقيات جنيف (1 و2 و4). ظنّتْ الدولةُ أنها بهذا النعي الجماعي، غير المستند إلى أي دليلٍ حسّيٍ ملموس، تُقفلُ ملفَّ المفقودين باعتبارِهم ماتوا. دليلُها وجودُ مقابرَ موزّعة على مساحة لبنان.

بعد انسحاب جيش الاحتلال الإسرائيلي من لبنان، كرّتْ سُبحةُ اكتشافِ المقابرِ الجماعية في عددٍ من المناطقِ لاسيما في الجنوب والبقاع. تكرّرَ المشهدُ إثر الانسحابِ السوري. عسى أنْ تساهمَ الاضاءةُ على بعضٍ منها في زيادة الوعي المجتمعي إزاء هذه الظاهرة اللاإنسانية، وفي تصويبِ التعاطي الرسمي احتراماً للمفقودين وذويهم، وتمهيداً إلى ختمِ هذا الملف، لأن ختمَه يُقفل آخرَ ملفٍ من ملفاتِ الحربِ في لبنان.

إن أي متتبّعٍ للسلوكِ الرسمي يُسجّلُ غيابَ المهنيةِ والاختصاص، ومجافاةَ الأصولِ والمعاييرِ الدوليةِ للتعاملِ مع المقابر. يُقابلُ ذلك تغليب العاملِ السياسي الفاقع إنْ لجهة تسليطِ الضوءِ على مقابرَ في مناطق والتعتيمِ عليها في مناطق أخرى، وإن لجهة توقيتِ اكتشافِها أو نبشِها.

إن اكتشافَ مقبرة عنجر في البقاع، ثم اكتشاف أخرى في محيطِ وزارةِ الدفاع في بعبدا (2005)، أشعلا حرباً من التصريحاتِ بين الأطرافِ المتقاتلة في الحرب التي صار معظمُ قادتِها داخلَ السلطة. حربٌ بدأتْ بالتنصلِ من المسؤوليةِ وتبادل الاتهامات، ثم رميها بالتناوب على إسرائيل وسوريا، فالاستنجاد بالمحاكم الدولية، لتتحوّل لاحقاً إلى التراشقِ بعظامِ المفقودين غير آبهةٍ بكرامة الرفات ولا بمشاعر الأهالي.

إضافة إلى ذلك، فقد أُثير الموضوعُ في مجلسِ النـواب في جلسـة الأسئلة والأجوبـة**. للأسف، لم يردْ أيُّ جوابٍ حتى اليوم، والأسئلةُ في ازدياد.

ما زالِ وعدُ الحكومةِ معلّقاً، بعد أن جاء على لسان رئيسِها وأحد وزرائها، بمناقشة موضوع المقابر الجماعية في أول اجتماع لها. وبأنها لن تتأخّر في طلب التحقيق الدولي في هذا المضمار إذا تبيّنتْ أنَّ الحاجةَ قائمةٌ إلى خبراتٍ دولية في الطبِ الشرعي والبحث عن الأدلّة***. الموضوعُ لم يُدرج على جدولِ أعمالِ مجلس الوزراء حتى اليوم. ربما اعتُبِر موضوعاً خلافياً تُطبّق عليه سياسةُ النأي بالنفس!

ولم تتأخرْ اللجنةُ النيابيةُ لحقوقِ الإنسان فاستنكرتْ بلسانِ رئيسِها النبشَ العشوائيَ للمقابرِ الجماعيةِ والمنافي للكرامةِ الإنسانيةِ وللأصولِ الدولية المعتمدةِ في مثل هذه الحالات، كما حصل في عنجر. ووعدتْ بتخصيصِ اجتماعٍ بحضور الوزاراتِ المعنيةِ واللجنةِ الدولية للصليبِ الأحمر الدولي من أجل وضعِ المعاييرِ لنبشِ المقابرِ والتحقّقِ من هوياتِ الرفاتِ عبر وسائل الطب الشرعي وتحليلِ البصمةِ الوراثية****.

لا يهمّ إذا حصلَ اجتماعُ المعايير أم لا، فهي موجودة. المهمُ أن المعنيين لم يباشروا بتطبيقِها حتى اليوم. ربما لأن الموضوعَ خارجُ قيدِ التحاصصِ الطائفي أو...!

المقابرُ وفيرةٌ، السلوكُ الرسميُ إزاءها مثيرٌ، والأمرُ يستوجبُ مجلدات. أكتفي بسردِ التالي: الالتفافُ على خبرِ العُثورِ على مقبرةٍ جماعيةٍ في بلدة الشبّانية، والمسارعةُ إلى اللفلفةِ بتصريحٍ عجيبٍ غريب نعتَ العظامَ الموضبّةَ داخل أكياسٍ بلاستيكية بأنها عظامُ تيوس لا بشر، من دون إجراءِ أي فحص لها ومنعِ التوجّه إلى الموقع (2011).

التراشقُ بالمسؤولياتِ إثرَ بثِ تقريرٍ عن وجودِ بقايا جثثٍ مجهولةِ الهوية، مكدّسة منذ سنواتِ الحربِ في مشرحةِ جبلَ لبنان في مستشفى بعبدا الحكومي. وأن وجودَها يعرقلُ العملَ في المشرحة، إضافةً إلى انبعاثِ الروائح الكريهة. وأن مسؤوليةَ دفنِها ضائعةٌ بين ثلاثة وزراء (2013)!

اصطفافُ عددٍ من الوزراء في صالونِ الشرف في مطار رفيق الحريري الدولي أمام نعشِ الباحثِ الفرنسي «ميشال سورا». بشعةً كانت ابتسامةُ الرضى من الذات التي ارتسمتْ على وجهِ السلطةِ وهي تعيدُ رفاتَ سورا إلى عائلتِه (2006)!

العُثورُ على جثتين في خلّةِ الزيتي في تلالِ عيتا الفخار. تمّ التعرّفُ على رفاتِ الصحافي البريطاني «آلك كوليت» ونُقلتْ إلى مستشفى الجامعة الأميركية في بيروت*****. بشعةً كانت وقاسيةً تلك اللحظة حين أُخرِج الصحافي البريطاني من الحفرة، وأعيدَ طمرُ جثةَ رجلٍ مجهولِ الهويةِ وُجدتْ بجانبه (2009)!

ما أبشعَ، ما أغربَ.. أنه ليس لدى الدولة اللبنانية سوى الحمضَ النوويَ لميشال سورا وآلك كوليت..!

وحدها «أوديت سالم»، من أهالي المفقودين، حظيتْ بحفظ عيّنة من حمضِها النووي. طبعاً، لم يكنْ ذلك ليحصلَ لولا حادثةُ موتِها المأساويةِ تحت دواليبِ سيارةٍ مجنونةٍ أثناء اجتيازِها الشارع إلى خيمةِ انتظارِ الأهالي. أوديت أودعتنا أمانةً كي نجدَ لها ريشار وماري كريستين اللذين انتظرتهما 24 عاماً ورحلتْ قبل أن يعودا أو يُدفنا..

يبقى الأملُ العامُ أن تبصقَ****** كلُ الأمهات تاريخَهن القاسي وهوياتِ أحبائهن. أن تأخذَ العيّناتُ دربَها الى أماكنَ مخصصّةٍ لحفظِها.. إنها بصقاتُ الحقيقة.. إنها إرثٌ الوطن..

ويبقى على الدولةِ اللبنانيةِ ملاقاةُ الأهالي والتراجعُ عن تقاعسِها. عليها تحمّلُ مسؤولياتِها. لا عدمَ في الطبيعةِ وقوانينِها. الطبيعةُ لا تفقد إنساناً، لا تفقد حتى شيئاً ولا تسمح بأن يُفقد شيء. ما جرى منذ عقودٍ هو عمليةُ اخفاءٍ للناس. ومن حقِّ ذويهم أن يعرفوا أماكن وجودهم. طالما نعتْ الدولةُ المفقودين بتقريرِها الصادر العام 2000، لماذا لا تسهّلُ الطريقَ لدفنِهم؟

إن التعرّفَ على هوياتِ الرفاتِ البشرية هي مسألةُ كرامة. إن تسليمَها إلى ذويها لدفنِها مسألةٌ جوهريةٌ تريحُ نفوسَهم، تتيح لهم الحدادَ والخروجَ من حالةِ الانتظارِ القاتلةِ والعودةَ إلى حياةٍ تشبهُ الحياة.

لا شك في أنّ متابعة نضال لجنةُ الأهالي تظهر أن ما تطالب به لم يعدْ يقتصرُ على معرفةِ مصيرِ المفقودين، من دون التقليلِ من أهميةِ ذلك، بل تخطّاه للبحثِ عن السلام، للبحث عن وطن. فأهالي المفقودين يشكّلون طائفةً مميزةً من كل الطوائفِ والمذاهبِ والمناطقِ والمهنِ... والمفقودُ ليس له طائفة. إما تبحثُ الدولةُ عنه كمواطن، إما لا تبحث عنه. إن قضيةَ المفقودين ليس لها حلٌ طائفي. ولهذا السببِ بالذات، تعتبرُ اللجنةُ أن حلَّ هذه القضية قد يشكّلُ خشبةَ الخلاصِ لكي تعودَ وتنبعثَ الدولةُ بدلاً من أن تستمرَ في الغرقِ والتفرّجِ على الدولِ التي تتمزّقُ وتحترقُ من حولِها...

على أمل أن تفتحَ الذكرى الثالثةُ بعد الأربعين للحرب كوّةً لبدء العمل الجدّي لطيّ صفحتها عبر إقفال آخر وأقسى ملفٍ من ملفاتِها. فيرتاحُ الأحياءُ، وترتاحُ أرواحُ موسى جدع، أوديت سالم، أم علي جبر، أم محمد هرباوي وأرواح كل مَن رحلوا قبل معرفةِ مصيرِ أحبتِهم.

---

*صدر القانون رقم 434 بتاريخ 15/5/ 1995 تحت ضغط تحرك لجنة الأهالي. وبدل الاستجابة لمطلب حق المعرفة الذي تطالب به، أُفسح المجال أمام من يرغب من الأهالي بإعلان وفاة مفقوده من دون أي إثبات أو دليل.

** جريدة السفير 7/12/2005

*** جريدة السفير 8/12/2005

****جريدة السفير 26/4/2006

***** جريدة السفير 20/11/2009.

******بدأت البعثة الدولية للصليب الأحمر بجمع وحفظ العينات البيولوجية لأهالي المفقودين (اللعاب) منذ صيف العام 2016 قبل أن يموت هؤلاء فيتعذر التعرف على المفقودين أو على رفاتهم، على أن تسلم العملية لاستكمالها إلى المرجعية الرسمية حين تنشئها الدولة .

* رئيسة لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان

مسابقة

صوّر ذاكرة الحرب

ما هو الشيء أو المكان أو الصوت أو الشخص الذي يمثل الحرب الأهلية بالنسبة إليك؟ كيف ترى/ترين ذاكرة الحرب وشواهدها؟
أسئلة طرحها مشروع «بناء السلام في لبنان» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضمن إطار مسابقة تصوير فوتوغرافي عن ذاكرة الحرب الأهلية اللبنانية.
نظّم المشروع هذه المسابقة بدعم من ألمانيا، داعياً المشاركين إلى صياغة ذاكرة الحرب وتمثيلها عبر صور التقطوها مؤخراً تذكرهم بها.
وفي هذا الإطار، إختارت لجنة التحكيم المؤلفة من السيد باتريك باز مصوّر فوتوغرافي حائز على جوائز عدة، والسيدة نور بجاني ممثلة المركز الدولي للعدالة الإنتقالية في بيروت ICTJ، وفريق عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 11 صورة رابحة (ظهرت واحدة منها على غلاف الملحق).
أرسلَ هذه الصور الحديثة مصوّرون محترفون وهواة تصوير.

«تمثل هذه الصورة تمثيلاً شخصياً للملجأ الذي كنا نهرب إليه خلال الحرب الأهلية وكنت أنا وعائلتي نقضي ساعات طويلة فيه بانتظار انتهاء الحرب.
حتى بعد كل هذه السنوات، لا يزال هذا الحمام يؤثر تأثيراً قوياً عليّ، بالرغم من مواجهتنا للشدة والخوف، أصبحنا أقرب وأقوى كعائلة».

تصوير ماريا دو لورد حداد، مخرجة، 39 سنة.

«إصنعوا السلام»

«التقطت هذه الصورة في مبنى على محور الكتل القتالية وكانت تسمى تقاطع عين الرمانة/الشياح خلال الحرب الأهلية اللبنانية، فنجد المباني المدمرة هناك حتى اليوم في المنطقة نفسها. في هذه الغرفة الفارغة، استخدم العديد من المسلحين كرسياً وحيداً خلال الحرب».

تصوير حسين بيضون، مصور صحفي، 30 سنة.
عين الرمانة

«اخترع نفسك ومن ثم أعد اختراع نفسك من جديد»

«ولادة جديدة»

«على الرغم من الدمار الكامل الذي أصاب هذه المنطقة السكنية اللبنانية الشهيرة في وسط بيروت، تظهر اللوحة المرسومة على طول المبنى صبياً يلعب ببعض الأجهزة الإلكترونية ما يرمز إلى قيامتنا كدولة من تحت عاصمتنا المدمرة. في هذه الصورة، تتنازع الحياة والموت، كما كانت الحال أثناء الحرب اللبنانية، وهي تذكير ثاقب للأيام السوداء خلال الحرب».

تصوير حبيب عبوّد، مستشار مالي وإداري، 56 سنة.
وسط بيروت.

«كنيسة مار منصور في وسط بيروت»

«دُمّرت واجهة كنيسة مار منصور في وسط بيروت بالقصف في الأشهر الأولى من الحرب في عام ١٩٧٥ ولا تزال مهجورة حتى اليوم. يُنظر الآن في مشروع ترميم لتحويل رمز الحرب الأهلية هذا إلى مساحة للحوار بين الأديان».

تصوير هوغو لوتيسييه، صحافي فرنسي، 30 سنة.

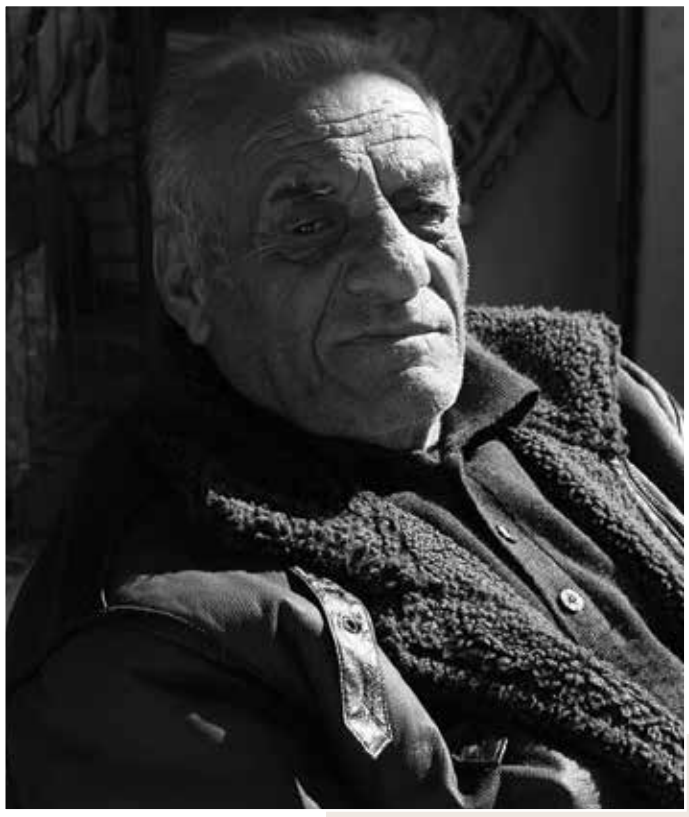

«الرجل الكبير السن»

«هذا الرجل قد عاش الحرب الاهلية، وكان اباه قد مات امامه ومن خلال نظراته ووجهه نرى مشقات الحياة وقساوتها. لكن رغم ذلك فإنه يستكمل حياته كبقية البشر الذي شهدت حرباً وفقراً وجوعاً».

تصوير جوزيف خليل، طالب جامعي، 21 سنة.

«عبور»

«التقطت هذه الصور خلف منزلي حيث حولت والدتي صندوق الذخيرة الى حوض زهور بعدما تركته قوات الردع التي تمركزت ايام الحرب بالقرب من منزلنا... هي ثقافة السلام ونقطة النظر التي نختارها».

تصوير منال ملاعب، استاذة جامعية، 38 سنة.
حديقة المنزل، بيصور - عاليه.

«ليالي الهاون المميتة»

«إنه العام 1982، أشد أيام الحرب الأهلية عنفاً في لبنان عموماً وشماله خصوصاً. دويّ القذائف تعمّ مدينة طرابلس في ليلة أقرب إلى الجحيم. في هذا المنزل بالذات كانت أسرة كباقي الأسر مجتمعة إلى حين ذهاب الليل وانتهاء جولة القتال. ولكن كان الموت أسرع فقد دوّى انفجار قذيفة في هذا المنزل ما أدى إلى احتراقه بالكامل بمن فيه. وقد لقي أحد عشر مدنياً من عائلة واحدة مصرعهم في فاجعة هي واحدة من كثير مما سببته الحرب الأهلية في لبنان».

تصوير عبدالسلام وجيه صيادي، طالب جامعي، 25 سنة.
مدينة طرابلس.

«ع خط التماس، في تاريخ عم ينحكى و في حجار سامعة الخبرية»

«أيها الماضي! لا تغيِّرنا كلما ابتعدنا عنك! أيها المستقبل! لا تسألنا: من أنتم؟ وماذا تريدون مني؟ فنحن أيضاً لا نعرف. أيها الحاضر! تحمَّلنا قليلاً. فلسنا سوى عابري سبيل ثقلاء الظل!»

محمود درويش

مبنى مهجور منذ ٢٠ سنة في شارع مونو في الأشرفية.

تصوير جيلبير فرج الله، طالب جامعي، 22 سنة.

«ثقوب الذاكرة»

«مرّت 30 سنة تقريباً على نهاية الحرب الأهلية اللبنانية، ومع ذلك لا تزال بيروت متأثرة بنتائج هذه الحرب، عاطفياً ومادياً. فلسوء الحظ لا يزال بإمكاننا رؤية هذا الضرر المادي في المباني التي أصيبت بشكل مباشر على الخط الأخضر. بعد مرور كل هذه السنوات، تبقى القوانين الواضحة غائبة للتعامل مع هذه المباني التي بقيت غير مسكونة كلياً أو جزئياً.
يعيش الطفلان في هذه الصورة مع والديهما في هذا المبنى في بيروت في ظروف سيئة للغاية تضع حياتهم في خطر. والمحزن أنهم يدفعون الإيجار للمالك».

تصوير رين شاهين، مصورة، 31 سنة.
الطيونة - بيروت.

«لبنان سوف يزهر»

«أعتقد أنه على الرغم من أن لبنان (الزهرة) قد مر بمحن قاسية، بما في ذلك الحرب (الحجارة)، إلا أنه تمكَّنَ من الإزهار والازدهار والبقاء على قيد الحياة. تمثل هذه الصورة، بالنسبة إليّ، لبنان ما بعد الحرب».

تصوير سارة سعيد، طالبة، 17 سنة.
بتلون - الشوف.

ذاكرة

عن الحرب التي اختطفت أعمارنا

نجوى بركات *

كنّا نكاد لا نحتمل انتظار مجيء صبيحة اليوم التالي، على سنواتنا الستّ أو السبع، لنرتدي مراييلنا المدرسية، ونحمل محافظنا الجلدية الثقيلة بما فيها من كتب وزاد وهواجس ترافق تفتّح أعمارنا الصغيرة على عالم مدهش بألف لون ولون، لننطلق إلى مدارسنا حيث كنّا نحتلّ المقاعد الخشبية التي استهلكتها من قبلنا عشراتُ الأجيال. فالطفلة الصغيرة التي كنّا، كانت تجد مكانها في المدرسة، على عكس بيتها الضيق حيث يتكدّس الأبناء والأثاث والأهل القادمون من زيارات بعيدة إلى العاصمة بيروت، فلا يبقون متسعاً للأقدام الصغيرة حتى لتدوس الأرض.

أمرّ بيولّا في بيتها الذي لا يبعد عن بيتي كثيراً، وأحبّ أن أجلس معها في الباحة الخلفية الصغيرة حيث تظلّلنا شجرة الأكادنيا الوارفة التي نأكل من ثمرها أحياناً، فيما أعيننا على الثقب الذي وُضعت فوقه بلاطة تمنع الجرذَ اللعين من الخروج إلينا وبثّ الذعر في قلبينا، قبل أن نترافق مشياً إلى المدرسة حيث نجلس جنباً إلى جنب في المقعد الخشبي الذي يتسّع لاثنين. أقول ليولّا إن ابراهيم يتحيّن كلّ فرصة للوقوف وراءنا، أو للّعب بالقرب منّا، فتضحك جديلتاها الطويلتان وعيناها الواسعتان السوداوان، قبل أن يفاجئها الخوفُ الذي لطالما بثّته أمّها بين أضلعها حين أخبرها بأن فيروز اللئيمة حشرتني في الملعب قبل أن تقذفني بتهمة وقوع ابراهيم في حبنا معاً.

تستحلفني يولّا ألّا أفشي سرّنا، لكني أفشيه فور وصولي إلى المنزل حيث أجد أمي جالسة على الشرفة تخيط لنا، فأتقدّم منها وساقاي تصطكان ولساني يتلعثم لأخبرها بأن ابراهيم أخبر فيروز اللئيمة أنه يحبنا، يولّا وأنا. لا تضحك أمي حين ترى جدّيتي وارتباكي، بل تبقى عابسة، ثم ترفع عن كاهلي طنّاً من الهمّ إذ تجيب بأننا إنما يجب أن نتحابّ في المدرسة وهذي الأصول، وما على فيروز سوى أن تقفل فاها. أخبر يولّا بذلك مهلّلة، وأشعر أنها تصدّقني وأني صديقتها وأهلها، وننمو هكذا، مترافقتين متلازمتين، إلى أن يفصلني عنها انتقالي إلى مدرسة أخرى، بعد الشهادة الأولى.

نفترق لسنوات، ثم تشتعل حربنا الجميلة، فأغيب أنا في قريتي عاماً أنزل بعده إلى العاصمة للدخول في ثانوية رسمية حيث ألتقي مجدداً بيولّا التي قُصّت ضفيرتاها وامتلأت عيناها بندىً لم يفارقهما يوماً وجعل في مقلتيها الجميلتين التماعة هي بين الحزن والطراوة. كان والدها التي كانت تحبّ وتشبه، قد اختطف على أحد الحواجز، في طريقه من جزين إلى العاصمة، فلم يبق منه إلا سيارته الحمراء اللون، وأخبار متضاربة عن أماكن اختطافه في ذلك السبت الأسود، والجهات الخاطفة التي قد يكون قد سيق إليها. تخبرني يولّا بذلك كلّه، بذلك الزلزال الذي ضرب بيتها، ببحث أمّها المستمرّ عنه، وبمصرع تلك الطفولة التي كانت لأخواتها اللواتي كنَّ في عمر لا يفقهن فيه معنى الكارثة، وأرى في نظرتها، منذ ذلك اليوم، شيئاً من انكسار لن تمحوه أبداً ابتسامتُها المشعّة ولا حبّها الاستثنائي للحياة.

عندما انفصلنا أيام الجامعة، وذهبت كل منا إلى اختصاصها، بقيت أطلّ على يولّا التي بدأت تعمل لتساعد في إعالة العائلة، متلفّظة بقسمها الذي كان يجفل قلبي في كل مرة أسمعه منها.

© عمل فني لمصممة الغرافيكس منى أبي وردة

«بغربة أبي» تقول، فأتساءل سرّاً إذا كانت حقاً تؤمن بأنّ أباها لم يزل حيّاً يرزق، أم أنها طريقتها في درء الموت عنه وعنها، وكيف أنها لم تفكّر بكونه قد قتل ربما على حاجز مسلّح، كما قتل المئات غيره، فرميت جثته ولم يعثر على أثر له. لكنّ يولّا بقيت تأمل، إذ بقيت بعض الأخبار تردهم من هنا وهناك، فيدفعون المال، ويتقصّون، ثم يموت الأمل من جديد حين يتضح ألا شيء وراء الوعود، سوى أكاذيب وأوهام.

عام 1985، غادرتُ لبنان إلى باريس لمتابعة دراستي، وذات صيف، قالت لي يولّا إنها تفكر باللحاق بي، كانت هذي المرة هاربة من ضيق خناق أمها، وضغطها، وكرهها للآخر الذي اختطف زوجها، ومن عمرها هي إذ كبر وثقل عليها. قلتُ لها: اشتري بطاقة السفر وأنا في انتظارك. وهكذا كان، سافرت يولّا إلى باريس، وهناك ولدت ثانية، انخرطت في العالم، والتقت بالآخر الذي رسمته الحرب لها غولاً وتصالحت معه. ثم صارت شيئاً فشيئاً، تكره سماع أخبار لبنان، وتكره أن تذهب إليه، حتى انقطعت عنه تماماً، ولم يُعدها إليه إلا حماستي عام 2005، ونزولنا في التظاهرات معاً.

بعد ظهر كل اثنين، تسير إلى جانبي، نحرّك أعلام لبنان، ونهتف، ونحضر اجتماعاتٍ بالقادمين من هناك ليضعونا في الصورة، وليشعرونا أننا ذوو مشورة واعتبار. أستغرق أنا في حماستي وفي التحليل، وأستفيض في كيف أننا نعيش لحظة تاريخية، لن تتكرّر، وفي أننا أخيراً استفقنا كشعب، واتّحدنا، وتنظر هي إليّ من تلك المسافة الثابتة التي وضعتْها بينها وبين البلاد، هي التي لم تأمن البتة لمن سلبها طمأنينتها ومراهقتها، وألقاها من ثم في أتون الفقد والعذاب.

كان ليولّا، على الرغم من حذرها الكبير، مقدرة على السعة والسماحة وقبول الآخر، الفرح لفرحه والحزن لحزنه، وكان هذا يضيف إليها قوّة وطاقة لم تكونا في متناول أي كان. ومع انطفاء ثورة الأرز، كنت أقرأ في نظراتها إليّ: ألم أقل لك ألا خير ننتظره من هذي البلاد، وكان ذلك موجعاً لي بقدر ما كان صحيحاً ومفحماً، أنا التي لم أتمكّن مثلها من قطع حبل السرّة، والانفصال عن البلد المعوّق الذي ملأنا، منذ وعينا الدنيا، أشجاناً وخسارات.

أذكر أني، ذات مساء صيفيّ، وكنا جالستين في إحدى ساحات باريس الجميلة، نحتسي كأسي نبيذ ونتسامر في أمورنا الصغيرة، قلت لها هكذا فجأة ومن دون مقدمات: ألا تعتقدين أن الوقت قد حان لدفن أبيك؟ فالتفتت إليّ، غير متفاجئة، وقالت وهي تهزّ برأسها: بلى، أعتقد أن الوقت قد حان. 36 عاماً مرت على غيابه، وهو عمره تقريباً حين اختطف... ثم بكت وأردفت بصوت مخنوق: «رحمك الله يا والدي».

دفنّا والد يولّا معاً، في ذلك المساء، وبكت هي وبكيتُ أنا على ذلك الرجل الأسمر الشاب الذي انقصف عمره هكذا، وقد بتنا اليوم أكبر منه. ثم عدت أنا إلى لبنان مرغمة، ومرضت يولّا في غيابي وأكل المرض رئتيها، لكنه لم يقدر على صوتها الفتيّ ولا على ابتسامتها وإيمانها بالحياة. وقبل أيام من موعدي معها في باريس، توفّيت ودُفنت هناك، تحت شجر وارف في منطقة قريبة من سكن أختها، ولم أحضر دفنها ولم أزر قبرها، لكنّي ما زلت كل يوم أخاطبها وأحنّ إليها، متناسية أنها لم تعد من هذي الحياة.

* كاتبة وروائية ومؤسسة محترف «كيف تكتب رواية»

انتخابات

دور القانون الإنتخابي في تعزيز السلم الأهلي وبناء السلام

وليد حسين *

ممّا لا شكّ فيه أن مبدأ «دوريّة الإنتخابات»، يُعتبر من أهمّ المؤشّرات على انفتاح النظام السياسي وديمقراطية مؤسّسات الدولة في التعاطي مع مواطنيها. وبمعزل عن قضايا التلاعب والتزوير التي ترافق العمليّة الانتخابيّة، تدلّ دوريّة إجراء الانتخابات في موعدها المحدّد دستورياً، على أنّ السلطة السياسيّة تنطلق من مبدأ «استفتاء» الشعب على خياراتها السياسيّة والإقتصاديّة التي تحكمه على أساسها. فالدول الديمقراطية تقوم على مبدأ حكم القانون والإحتكام إلى المؤسسات المنتخبة ديمقراطيّاً، أما الدول القمعيّة أو المتسلّطة فلا تُعير هذا المبدأ أي اعتبار إلا في ما ندر، لكونها لا تنطلق من مبدأ محاسبة الشعب للسلطة السياسية في صناديق الإقتراع. فهذه الدول تتميّز عن الدول الديمقراطية في كون الإستقرار السياسي فيها يقوم على قمع المعارضة أو إلغائها، تارة بحجّة تهديدها للإستقرار العام، وطوراً بحجة تهديد الأمن والسلم الداخليين. والنتيجة استقرار هشّ لا يتأمّن إلا من خلال قدرة السلطة السياسية على قمع الرغبات المجتمعيّة في التغيير السلمي لنظام الحكم.

© تصوير: عزيز طاهر

ولا تعبّر دوريّة الانتخابات عن مدى الانفتاح الديمقراطي للنظام السياسي فقط، بل تساهم في تعزيز ثقافة المواطنة والحكم الرشيد. إذ تستطيع القوى المجتمعيّة تغيير الحكّام، في حال لم يُستجب لرغبات المحكومين، وذلك من خلال تطبيق مبدأ المحاسبة في الانتخابات. هذا فضلاً عن كون «المحاسبة» تجعل الحكام خاضعين لسلطة الناخبين المدنيّة، أي أنها نوع من «المساءلة» الدائمة في وضع السياسات العامة المناسبة.

كيف يؤثر النظام الانتخابي على الاستقرار السياسي؟

هناك إجماع عالمي بالمستوى الأكاديمي على أن «النظام الإنتخابي» المعتمد له تأثير مباشر على النظام السياسي والحزبي. فعندما يعتمد المشرّع «النسبيّة» لاختيار ممثّلي الشعب في السلطة التشريعيّة يكون الهدف بشكل أساسي تمثيل شرائح المجتمع كافة بحسب حضورها الشعبي. أما اعتماد النظام الأكثري فيهدف إلى تمثيل الشريحة التي تمتلك الأغلبية الشعبيّة لتسلّم السلطة التشريعية، وبالتالي تشكيل حكومة من لون واحد. أي عكس النسبيّة التي في طبيعتها تؤدّي غالباً إلى تشكيل حكومات ائتلافيّة تضمّ مجموعة معيّنة من الأحزاب قد تصل أحياناً إلى توافقات بين يمين ويسار الوسط. وعلى المستوى الحزبي، يُساهم النظام الانتخابي في تعزيز فرص فوز حزب واحد بالأغلبيّة كما هي الحال في بريطانيا مثلاً، التي تتمتع بنظام «الثنائية الحزبيّة». بينما تعزّز النسبية فرص بروز أحزاب سياسية عدّة وبعض الحيثيّات المناطقيّة والمحليّة، كما هي الحال في إيطاليا.

طبيعة النظام الإنتخابي اللبناني الجديد

بعد أكثر من 80 عاماً على اعتماد أنظمة إنتخابية قائمة على الأكثرية، حيث يفوز الحزب الواحد بكل المقاعد المخصّصة في الدوائر الإنتخابية المختلفة، أقرّ المشرّع اللبناني نظاماً نسبيّاً ستجري الانتخابات المقبلة على أساسه. فتجربة لبنان في السنوات العشر الأخيرة تُظهر مدى أهمية اختيار النظام الانتخابي المناسب، إذ تمّ تأجيل الاستحقاق الإنتخابي لأكثر من خمس سنوات بسبب عدم التوافق على نظام انتخابي يرضي الجميع.

صحيح أنّ النسبيّة التي سنختبر نتائجها في الربيع المقبل فيها «عدالة تمثيليّة» أفضل من النظم السابقة، إلا أنّ مستوى العدالة فيها سيكون في حدوده ما دون الدنيا. ومردّ ذلك، ليس إلى حجم الدوائر وكثرتها قياساً ببلد صغير، بل لكون بعض تلك الدوائر قُسّمت بدورها إلى دوائر صغيرة عدة، عنينا حصرية الإقتراع بالصوت التفضيلي على مستوى القضاء مثل دوائر: (صيدا-جزين، وصور-الزهراني، وبنت جبيل-مرجعيون، حاصبيا-النبطية، والشوف-عاليه، وكسروان-جبيل، والبترون-الكورة زغرتا-بشري، وطرابلس-المنية-الضنية). بل إنّ اعتماد الحاصل الإنتخابي كعتبة للتمثيل سيكون مرتفعاً جداً كونه سيتراوح بين 10 و20% من عدد المقترعين، ما يعني عدم تمكين القوى التي لا تمتلك تلك النسب من الدخول إلى الندوة البرلمانية. علماً أنّ عتبة التمثيل، كمقياس عالمي تكون دون الـ5% لتمثيل أكبر قدر ممكن من التوجّهات السياسيّة والاجتماعيّة. هذا فضلاً عن أنّ طريقة اعتماد الصوت التفضيلي، كما نصّ عليها القانون، ستؤدي إلى شدّ العصب الطائفي من ناحية، وجعل الزعامات المحلية صاحبة القرار في ترجيح كفة هذه اللائحة أو الأخرى. مع العلم أنّ الصوت التفضيلي الذي يُعتمد في نظام اللائحة المفتوحة يهدف إلى تسهيل تشكيل التحالفات السياسية، كون الناخبين هم من يحدّدون ترتيب المرشّحين على اللائحة عبر أصواتهم التفضيليّة، أي بخلاف نظام اللائحة المقفلة التي يقرّر الحزب القوي في التحالف ترتيب أسماء المرشحين على لائحته. ناهيك عن كون الإبقاء على طائفية المقاعد، كما هي الحال في لبنان معطوفة على الصوت التفضيلي، ستجعل المنافسة تمتد إلى داخل اللائحة الواحدة، الأمر الذي يؤدّي إلى عدم تسهيل تشكّل التحالفات الانتخابيّة المتجانسة.

إلى ذلك، لم يلحظ القانون الإنتخابي بشكل عام الإصلاحات الإنتخابية التي تعزّز حضور الشباب والمرأة في الحياة السياسية. فلم يتمّ اعتماد «الكوتا النسائية» لتمثيل النساء، ولا تخفيض سنّ الإقتراع إلى 18 سنة لتمثيل الشباب. بالتالي بقيت هاتان الفئتان الاجتماعيتان مهمشتين في صنع القرار داخل المؤسّسة التشريعيّة.

كيف ستؤثّر صيغة النسبيّة اللبنانيّة على الاستقرار السياسي والاجتماعي؟

لهذه الأسباب الآنفة الذكر بالإمكان القول أنّ النظام الجديد «شوّه» النسبيّة وجعلها أقرب إلى النظم الأكثريّة. كما أنه في الإمكان القول أنّ النسبيّة بشكلها الحالي المعتمد في لبنان، ليست في صالح القوى السياسية غير الممثّلة حالياً في السلطة، والتي لن تتمكن من الدخول إلى الندوة البرلمانية إلا بمقاعد لا يتخطى عددها أصابع اليد الواحدة. والتغيير الذي ستؤدي إليه النسبيّة اللبنانية سيكون ضمن القوى السياسية الموجودة حالياً في الحكم، بمعنى تعزيز حضور طرف سياسي على حساب آخر فقط لا غير.

ولكون الانتخابات النيابيّة تُعتبر فرصة للمواطن ولقِوى المعارضة لمحاسبة المسؤولين عبر صناديق الإقتراع، لن تسمح آليات النسبيّة المتّبعة لتلك القوى بتشكيل تحالف وطني عريض يمكّنها من حصد مقاعد وتشكيل كتل نيابية قادرة على نقل صوت «الإعتراض» من الشارع إلى الندوة البرلمانية. بل على العكس أظهرت التحالفات الانتخابية الحالية أن النسبية بصيغتها المشوّهة عزّزت التحالفات «البراغماتية»، القائمة على المصلحة في كسب المزيد من الأصوات، لا تحالفات انتخابية بين قوى متجانسة لديها برامج سياسية بديلة.

هل ستؤدي الانتخابات النيابية اللبنانية إلى تعزيز السّلم الأهلي؟

لقد أتت النسبيّة عملياً فقط لتكريس زعامات محليّة بديلة من تلك التي كانت تشكّل عصب السلطة في تاريخ لبنان الحديث. فعلاقات السلطة تلك وتوازنها لم تقم فقط على مبدأ تقاسم السلطة بين الطوائف، بل كانت الطوائف تلتحق بالزعامات المحلية المتجذّرة على كامل التراب اللبناني. وصحيح أنّ «الأحزاب» الناتجة من عصر الحداثة دخلت لبنان باكراً مع بدء تشكّل الدولة، إلا أنها بقيت دائماً على هامش تشكّل السلطة وإعادة صياغة مراكز القوة داخلها.

قانون الانتخابات الحالي الذي وصفه بعض المسؤولين بـ«الغريب والعجيب»، والذي كان نِتاج مفاوضات اللحظات الأخيرة، أتى ليُرضي الكتل السياسية الكبيرة من ناحية، والزعامات المحلية من ناحية أخرى. بالتالي، فإن الإنتخابات المقبلة ستبقي السلطة السياسية قائمة على أحزاب الزعماء التقليديين الذين استمدّوا قوتهم من التجذر المحلي أولاً والطائفي ثانياً. وستُبقى القوى الاجتماعية الجديدة على هامش تشكيل السلطة كما في السابق، فتبقى الساحة خالية للقوى التقليدية التي لم تستطع أو لم ترغب، بنقل البلد إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي المطلوبين. فالصراع الطائفي الحالي سيبقى حاضراً كي لا نقول إنه سيتعزّز أكثر، طالما أن النسبية الحالية لا تساهم في بناء تحالفات سياسية عابرة للطوائف والمناطق ومبنيّة على أسس برنامجية.

ولكون السلم الأهلي الدائم يقوم على فضّ النزاعات من خلال مؤسسات الدولة، وعلى رأسها السلطتان التنفيذية والتشريعية، سيبقى الأخير رهن التجاذبات السياسية الحالية.

* باحث وصحافي متخصص بالشؤون الانتخابية والسياسية

قضية

للميت القبر، ولأهله تكاليف القبر

لا راحة للاجئ في لبنان... ولا حتى في الموت

روجيه أصفر *

قصص ومشاكل كثيرة تدور في عقل المرء حين يتفكّر في موضوع اللاجئين السوريين في لبنان، سواء أكان لبنانياً أم سورياً. ولعل الأمور التي ترد إلى البال هي تلك التي تختصّ بفرص العمل وتأمين الكلف الأساسية للمعيشة، وتجديد بطاقات الإقامة، وتوفير الخدمات التعليمية والصحية والطبية لمن هم بحاجة إليها... ولكن، قد لا تتوفر هذه الخدمات الطبية على الدوام، أو تتوفر ولا تكون كافية لسبب أو لآخر، فينتهي الأمر بالخاتمة المعروفة لكل خليقة: الموت.

يُفترض أن الأغلبية الساحقة من اللاجئين قد خرجوا من بلادهم هرباً من خطر الموت المستمر فيه جراء الصراع الدائر، لكنهم لم يواجهوا هناك عادة مشكلة في دفن موتاهم، أللهم إلا إذا كانوا حبيسي منطقة محاصرة، أو تحت تأثير قصف مستمر بحيث لا يتاح لهم «ترف» دفن من فارق الحياة.

في لبنان الأمر يختلف بالنسبة إلى اللاجئ السوري، فهناك عوامل مختلفة تؤثر في سهولة أو صعوبة هذه المرحلة التي يتولاها الأهل المكلومون، ويمكن اختصار هذه العوامل في أربعة: المنطقة الجغرافية، والوضع الأمني، والإنتماء المذهبي، والحالة الاقتصادية.

بشأن عامل المنطقة، فهو يتداخل مع عامل الوضع الأمني. في الأصل يفضّل السوريون في لبنان دفن موتاهم في مسقط رأسهم لأسباب اجتماعية واقتصادية، ولكن هذا السبيل يمسي موصداً في وجه أهل الميت إذا كانت منطقتهم لا يمكن الوصول إليها نظراً إلى تقطع السبل بسبب اختلاف القوى التي تسيطر على الأرض، أو لأنها ببساطة محاصرة ومسرح للأعمال العسكرية.

هنا يأتي وقت القرار الصعب: الاستغناء عن دفن الفقيد في مسقط رأسه، والاستعاضة عن ذلك بدفنه في لبنان، لينتقل البحث إلى مواصفات منطقة إقامته، ومدى توفر المدافن، وسهولة عملية الدفن وكافة الأمور المتعلقة بها.

تأثير العامل الديني والمذهبي شديد الأهمية في حال قُرر الدفن في لبنان، فعند المسيحيين والدروز على وجه عام تبدو الأمور بحسب معنيين من الطرفين ميسّرة أكثر مما هي لدى الطائفة السنيّة. والسبب بكل بساطة هو قلة نسبة المسيحيين والدروز بين أوساط اللاجئين، ووجود «عصبيّة أقلويّة» تخلق تضامناً يسهل الأمور على ذوي الميت في مصابهم الذي يعتبر واحداً من أكثر المناسبات الإنسانية إثارة للتضامن. هذه العصبيّة ما كانت لتستمر بالقوة ذاتها لو أن أعداد اللاجئين من هاتين الفئتين كانت مرتفعة.

أما العلويون فمناطق سكنهم التقليدية في الساحل ودمشق وحمص وريفها هي كلها مناطق يمكن الوصول إليها، ويضاف إلى ذلك اعتقاد شائع بين السوريين، له ما يدعمه من شواهد، مفاده أن العلويين يتمتعون بمعاملة تفضيلية على المنافذ الحدودية السورية ما يجعلهم في المحصلة يستبعدون خيار دفن موتاهم في لبنان.

في الحالة السنيّة التي تشكل غالبية اللاجئين السوريين، نحن نتحدث عن مئات الألوف من اللاجئين وعشرات حالات الوفاة يومياً، قد ينفع التضامن والعصبية الطائفية أحياناً في المناطق الهامشيّة والأطراف، لكن في مدينة كبيروت يبدو الأمر ككابوس يقع على صدر الأهالي ليصبح همّ الموت همّاً مضاعفاً.

يقول عدنان، وهو لاجئ سوري يبلغ 71 سنة من عمره، مقيم في منطقة «الرحاب» جنوب العاصمة بيروت، إنه يذكر في طفولته كيف كان التجار وأصحاب المتاجر في مدينته حلب يخرجون من محالّهم لدى مرور موكب جنازة ليقرأوا الفاتحة، أو حتى يشاركوا في تشييع الميت، ويتحسّر على تلك الأيام إذ يقارنها بيومه الحاضر، فقد اضطر إلى ترك جثة شقيقه الذي توفي إثر أزمة قلبية في برّاد المستشفى لمدة أربعة أيام حتى وجد له مدفناً مناسباً. ويشرح قائلاً: «نقلنا الجثمان إلى طرابلس لندفنه ودفعنا كلفة برّاد المستشفى ما يعادل نصف كلفة المدفن والدفن الباهظين أصلاً... ماذا كنا فعلنا لو لم نستطع استدانة المال؟ هل نرمي جثث أهلنا في البحر؟!».

كما هو متوقع، العامل الرابع أي الحالة الاقتصادية لذوي الميت تلعب دوراً أساسياً عابراً لكل العوامل الأخرى تقريباً، فتوفر المال يسهّل نقل الجثة إلى سوريا، كما يسهّل تأمين مدفن لها في مختلف المناطق اللبنانية وحتى في أشدّها ازدحاماً.

«الأمر تحوّل تجارة» هذا ما تقوله آمنة، وهي «امرأة مستقلة من ريف حمص»، هكذا تحب أن تعرّف عن نفسها. كانت تنكبّ على «بسطة» محمّلة بباقات البقدونس والنعناع والفجل ونباتات أخرى، تزيل عنها ورقة ذابلة وترشها بالماء، وتتكلم: «كما أن بيع الخبز والطعام والدواء لا يكسد، كذلك هي التجارة بأمور الموت والموتى. لا مهرب من الجوع والمرض، ولا مهرب من الموت». وتروي قصة سمعتها عن دفن لاجئ سوري في مقبرة بقاعيّة مجاناً، أعقبه في اليوم التالي ابتزاز حارس المقبرة لأهل الميت متذرعاً برفض أهل القرية وتدخلاتهم، «فإما أن تدفعوا 1000 دولار أو تنبشوا قبر ابنكم وتنقلوا جثته!».

ولأهل المروءة والخير من لبنانيين وسوريين دور ومكان في هذه القصة، بعضها معروف، وكثيرها بقي حبيس الصدور، فمقابر عديدة فتحت أبوابها للسوريين مجاناً أو برسوم رمزية، منها على وجه المثال مقبرة للغرباء في طرابلس، وأخرى للسوريين تحديداً في عكار، وثالثة في سعدنايل في البقاع، وفي بشامون، وداريا، وسبلين... ولكن لم تستطع كلها الاستمرار في العمل كما يجب إما بسبب امتلائها، أو بسبب حصر الاستفادة منها بالسوريين المقيمين في المناطق المجاورة، إذ بحسب شهادة ناشط إغاثي سوري في البقاع «ما أن ينتشر خبر وجود مقبرة مجانية أو شبه مجانية في منطقة ما، حتى يقبل عليها اللاجئون من كل أنحاء لبنان»، وهو أمر يوضح مدى عمق المشكلة وانتشار الحاجة بحسب الناشط نفسه.

© عمل فني بمصممة الغرافيكس مي أبي وردة

تتراوح كلفة المدفن في غالب الحالات بين 400 و3000 دولار، ويمكن في حالات خاصة للميسورين أن يفوق الرقم الـ 3000 دولار بأضعاف. وبحسب الأب سرجيوس عبد الراهب الباسيلي الحلبي، فكلفة المدفن السنوية في مدفن ديري قرب جونيه هي 250 دولاراً سنوياً، ويشرح أن المدفن يمكن استخدامه من قبل مستأجره لدفن أكثر من شخص بمرور الزمن، وأنّ هناك مدفناً مشتركاً جماعياً لمن لا يرغب في دفع رسم المدفن السنوي.

بينما تشرح ناشطة فلسطينية تعمل في المجال الإغاثي الخاص باللاجئين السوريين والفلسطينيين أن كلفة المدفن في سبلين على سبيل المثال تقارب الـ400 دولار، وترتفع الكلفة في ضواحي بيروت لتتراوح من 1500 إلى 3000 دولار على أقل تقدير. تضاف إلى هذه الكلفة، رسوم الطقوس الدينية المرافقة للدفن، وكلفة التابوت أو الغسل، وأيضاً كلفة نقل الجثمان وحفر وتجهيز القبر، وربما تكاليف العزاء من إيجار صالة وقهوة وخدمات. وهذا الأمر يختصره رجل كان يستمع إلى شهادة آمنة بلهجة جنوبية، محوّراً في القول المأثور: «فوق الموت عصّة قبر للميت، وعصّة تكاليف القبر لأهل الميت».

رغم جهود أهل الخير من أفراد ومجموعات، لبنانيين وسوريين، ما زال بإمكان المهتم أن يسمع شهادات عن دفن ليلي في السر، وعن حالات ابتزاز ورشاوى، بل عن حالات اضطر فيها أهل الميت إلى تسليم جثة ابنهم إلى غرباء ليقوموا بدفنه في منطقة مجاورة لمدينة عرسال، من دون أن يستطيعوا مرافقة ابنهم إلى مثواه الأخير.

كلها قصص تدل بوضوح على أن المبادرات والحلول الفردية والأهلية لمشاكل اللاجئين، بما فيها مشكلة الدفن والمدافن، لا تكفي، ففي قطاع يعاني فيه اللبنانيون أنفسهم منذ ما قبل أزمة اللجوء السوري من مشاكل توفر وارتفاع الكلفة، وخاصة في المدن، يظهر أن الحلول المطلوبة هي حلول على الصعيدين الرسمي والحكومي، ولا تكفي المطالبة بعودة اللاجئين غداً من حيث أتوا، لإنهاء مشاكلهم حيث هم اليوم.

* صحافي

زواج

أزمة أحوال مؤسسة الزواج في لبنان: بين المنظومة السوسيو-إقتصادية وأنظمة «الأحوال الشخصية»

غيدا عناني *

عقد قران سعاد وسليم في القرية الجبلية، بحضور أهل العروسين وأهالي القرية.

سعاد البالغة من العمر أربع عشرة سنة، كانت في الصف الثالث المتوسط حين خطبت لسليم الذي يكبرها باثنتي عشرة سنة، وبعد أقل من سنة تركت المدرسة كي تتزوج من سليم. وحين سُئلت عما إذا كان زواجها برضاها أم بالإجبار، كانت تقول إنها راضية عن الأمر. ولعل أبرز الأسباب كانت رغبتها في التخلص من عبء أهلها ومن أسرتها الكبيرة.

إنتظرت سعاد من زواجها أن يكون خلاصها. لكن الرياح لم تجرِ كما تشتهي السفن. فما لبثت أن عانت مع سليم الأمرّين. كان يضربها ويعيّرها ويعنّفها، وبعد أربع سنوات من زواجها، هددها سليم بأن يتزوّج عليها لأنها لن «تنجب له الصبي».

ما زال زواج الفتيات القاصرات أمراً مقبولاً إذاً في مجتمعنا. هو ليس مقبولاً فحسب، بل يتم أيضاً بمباركة الأهل والدين والمجتمع. ولهذه الممارسة هيكلية دستورية وقانونية ناظمة في لبنان، حيث تتضمن المادة التاسعة من الدستور احترام الدولة لنظام الأحوال الشخصية «للأهلين على اختلاف مللهم». يعني ذلك من الناحية القانونية أن قرارات الزواج والطلاق وما بينهما تتم بواسطة ومن قبل رجل الدين. والأخير هو من يقرر الحد الأدنى للزواج، وقد يعتمد في كثير من الأحوال على حسن تقديره لنضوج الفتاة وأهليتها للزواج.

بين الطوائف المسيحية وتلك الإسلامية، لا يوجد أية طائفة تحدد سن 18 للزواج للشاب والفتاة إلا الطوائف الأرثوذكسية، وإن كان يجوز لها في بعض الحالات تخفيض السن إلى 17 سنة للذكر و15 سنة للأنثى. وتحدد الطائفة الشيعية نظرياً السن الأدنى للزواج بـ 15 سنة للشاب و9 سنوات للفتاة، وإن كان الشرط الأساسي لدى هذه الطائفة هو البلوغ للفتاة حتى لو حصل بعمر 8 سنوات!

يتعايش اللبنانيون مع هذا الأمر منذ ثلاثينيات القرن الماضي. بدأ تنظيم الأمر في الخمسينيات من خلال القوانين الراعية لقضايا الأحوال الشخصية للطوائف المختلفة. اللافت أن هذا «الزواج المبكر» بات، وبصورة مفاجئة، «مشكلة» في الآونة الأخيرة. ألصقت المشكلة بطبيعية الحال بالآخر المختلف. اللاجئون واللاجئات السوريون/ات في لبنان باتوا هم المشكلة بنظر الرأي العام. هم من يزوّجون بناتهم بدافع «حمايتهن» أو لتخفيف العبء الاقتصادي عن كاهلهم، كونهم في أوضاع نزوح غير طبيعية. والأهم، أن الأمر يتم بلا زفة!

حين حاولت سعاد أن تلجأ إلى المحكمة كي تنصفها، تبين لها أن الأمر لم يكن بهذه البساطة. فقرار الطلاق وتنفيذه مرتبطان حصراً بالزوج. ولم تجد لدى أهلها ملاذاً. «ليس لدينا بنات مطلقات» كان جواب والدها حين أخبرته عن رغبتها بالإنفصال عن سليم.

يتخذ الزواج في لبنان عدة مرجعيات دينية، حيث تُعقد غالبية الزيجات تحت شرعية دينية او روحية، عبر محاكمها الروحية والشرعية الـ15، وتنظم كافة الأمور المتعلقة بالزواج من إرث وحضانة وطلاق ونفقة وولاية وقوامة وغيرها.

© عمل فني لمصممة الغرافيكس والرسامة رزان وهبي

ولكن، وبسبب إختلاف المرجعيات الدينية حول هذه المواضيع، فإن النساء، تبعاً لطوائفهن، تنطبق عليهن أحكام متباينة تختلف بين مذهب وآخر ما يجعل النساء في لبنان عرضة لأشكال مختلفة من التمييز بينهن. ولعل أكثر ما يُترجم ذلك في مواضيع التنازع على الحضانة والعنف الزوجي والتزويج القسري، والحد الأدنى للزواج من ضمن غيرها من التباينات في جملة الحقوق الإجتماعية.

متى بدأت مشكلة سعاد وسليم يا ترى؟ ما الذي جعل كلاً منهما في كوكب موازٍ من التوقعات والآمال تجاه المؤسسة الزوجية؟ في البحث عن جذور هذه المشكلة، نجد أنها تعود إلى فترة الطفولة حيث يكبر الأطفال في لبنان كما في العديد من البلدان الأخرى ضمن مسار من الأدلجة الإجتماعية والجندرية، تُترجم من خلال الألعاب، وقسمة الأدوار، وأشكال التماهي التي تتم بشكل واعٍ أو غير واعٍ مع المحيطين في المجال الحيوي الأسري أو الإجتماعي حول ما يتوقعه المجتمع من الفتاة ومن الصبي تحضيراً لدورهما «الأسمى» بحسب المجتمع ضمن سياق المؤسسة الزوجية. وهكذا، وتدريجياً، تتعرض الطفلات بشكل ممنهج من قبل صناعة الألعاب والأفلام والسينما والمحيط الإجتماعي تحضيراً لدور الزوجة – الأم من خلال الدمى والباربي، وأدوات المطبخ والكي والتي تتمحور جميعها ضمن حيّز خاص.

أما الصبيان، فتتمثل ألعابهم بتلك التي يغلب عليها طابع التحدي والقوة والعنف والربح وغيرها، والتي تتم في الحيز العام، وتحضّرهم بشكل تدريجي ليصبحوا «رجالاً» وأزواجاً كما هو مُتوقع منهم.

وهكذا، يكبر الطرفان ولدى كل منهما نظرة مختلفة عن الدور الإجتماعي الذي سيقومان به، وكأنهما من عالمين منفصلين. ولكن المؤكد، أن النظرة التي يحملانها عن دورهما المتوقع من الحياة الزوجية لا تمتّ إلى أرض الواقع بصلة. ففي حالة الفتيات والشابات، غالباً ما تكون النظرة حالمة وإنسحابية من الواقع، تنتظر في غالب الأحيان «المخلّص» على صهوة الجواد. في حين أن الصبيان – الشبان يمتلكون حس الأحقية sense of entitlement، وينتظرون من الشريكة القيام بإدارة شؤون المنزل والبقاء ضمن حيزّه الخاص.

وحول الطلاق وتصدّع العلاقات الزوجية، تشير أرقام وبيانات المحاكم الشرعية والروحية في لبنان بحسب جريدة «النهار» إلى أنه في العام 2014 سجّلت المحاكم المسيحيّة والإسلاميّة 41.717 عقد زواج، في حين بلغت عقود الطلاق 7.180 حالة لدى مجموع الطوائف في لبنان في العام نفسه، في حين ما يشير إلى أن نسبة الطلاق كانت قد بلغت 17% في العام 2014.[1]

يشير علم النفس، في تحديده لدينامية العلاقة الزوجية بين الشريكين، إلى أن واحداً زائداً واحداً يساوي ثلاثة، في إشارة إلى أن دينامية العلاقة الزوجية تتحدد بطرفي العلاقة، وبجملة المواقف والمفاهيم والتوقعات التي يجلبها كل طرف من طرفي المعادلة ما يؤثر بصورة كبيرة على تحديد مسار وشكل ومكانة هذه العلاقة الدينامية.

مَن يبحث عن أسباب الطلاق أو إنهاء عقود الزواج بين الأزواج، تطالعه آراء كثيرة فذّة من قبل خبراء نفسيين أو رجال دين حول «الواجبات والحقوق الزوجية»، أو «العلاقات الافتراضية» بسبب المدّ التكنولوجي. لكنّ الطلاق لا يجد جذوره في هذه الأسباب الواهية. والسبب الأساسي يكمن في قيام الزواج على علاقة ديناميكية غير متكافئة بين الطرفَين، الأمر الذي يجعله أمراً يستحيل استمراره. وإذا استمرّ، فيكون ذلك لاعتبارات لها علاقة بالأولاد. هذا هو أحد الأسباب الجذرية للطلاق، إذ لا يُنظر إلى النساء (دينياً أو ثقافياً) على أنّهنّ مواطنات لديهنّ قرار وإرادة مستقلّان في مؤسسة الزواج. وهكذا، ومع ارتفاع نسب الانفصال بين الأزواج، فإنّنا نجد أنّ تمكين النساء اقتصادياً والتحوّل في إدراكهنّ لذواتهنّ ولتعدد خياراتهنّ، باتا عاملَين أساسيَّين للدفع في اتجاه الانفصال. وتجدر الإشارة هنا، إلى أنّ هذه الفئة من العلاقات قد لا تجد نفسها بالضرورة منتمية إلى أيّ من الأديان، وسواءً كان عقد الزواج مدنياً أم لا، فإنّ الانفصال بين الزوجَين لا يُصنَّف بالضرورة في خانة الطلاق وإنّما كإنهاء لعقد الزواج الذي يكون للنساء قرار أساسي وحاسم فيه.

وفي سياق البحث عن نسب وإحصاءات حول الطلاق في لبنان، يطالعنا تقرير يحمّل جزءاً من مسؤولية ارتفاع معدلاته إلى اللاجئات السوريات. ربّما تنطبق هنا مقولة «زعيمي لا يخطئ» أو «الحق على الطليان»، السوريّين في حالة لبنان؟ أمام المأزق الذي تعيشه «مؤسسة الزواج» اليوم، يبقى السؤال: كيف يمكن لواضعي السياسات والبرامج التعاطي مع تصدّع القيم والمبادئ الناظمة لخيار، قرار وآليات إدارة العلاقات الزواجية لضمان بناء مجتمعات صحية، غير عنفية ناشرة لمفاهيم السلام؟

* مُؤسّسة ومديرة منظمة «أبعاد»

(1) مقال في جريدة «النهار» لجان صدقة، 2015

المرأة اللبنانية في السياسة طريق محفوف بالنيّات السيئة

سكارليت حداد *

إذا صحّ قول الشاعر الفرنسي لويس أراغون عن المرأة بأنها «مستقبل الرجل»، فإن هذا يدل على أن معالم هذا المستقبل لا تزال غير واضحة في لبنان. فبالرغم من أن المرأة اللبنانية تفرض نفسها في معظم الميادين، إلا أن مساواتها بالرجل لا تزال غاية بعيدة، وخصوصاً في السياسة. إلى حدّ الآن، كان هذا الميدان ينحصر بالرجال، أو على أي حال بالنساء اللواتي ورثن زمام القيادة عن الرجال، سواء عن أبيها أم زوجها أو أخيها. ولم يتم تبني فكرة الحصة النسائية للمرشحين في القانون الانتخابي الجديد، حيث يحوّل كل حزب اللوم على الحزب الآخر. ومع ذلك، فإنّ عدداً كبيراً من النساء قد ترشّحن للانتخابات النيابية التي ستجري في السادس أيار، وكسرن «التابو» في هذا المجال، فأبدين استعداداً للتنافس حتى لو كانت الحملات ضد النساء أكثر شراسة من تلك الموجهة ضدّ الرجال لأنها تتناول الأمور الشخصية. 111 مرشحة من أصل 976 مرشحاً هو حدث غير مسبوق قد يزرع الوهم بأن المجتمع اللبناني جاهز لقبول المرأة كشريك للرجل في السياسة.

ومع ذلك، قد تكون المظاهر خادعة أحياناً. فمن ناحية، استفادت المرأة اللبنانية هذا العام من بعض الدعم من المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية المحلية لدخولها المعركة الانتخابية. ومن ناحية أخرى، إن عدد المرشحات الكبير لا يعني أنّ عدد النساء المنتخبات سيزداد في البرلمان الجديد. ذلك أن القانون الانتخابي الجديد القائم على مزيج من نظام التمثيل النسبي المقترن بآلية التصويت التفضيلي، يضر بالمرأة، فهي قد تُدرج على اللوائح لتكون لاحقاً ضحية على مذبح النظام الجديد. فالأحزاب السياسية تسعى إلى تحديث صورتها أمام الرأي العام المحلي والهيئات الدولية عن طريق إدراج النساء (جزئياً) على لوائحها، وفي الوقت ذاته منح الأصوات التفضيلية للمرشحين الرجال الأقوياء عليها. ولاحقاً، ستقول هذه الأحزاب إنها بذلت قصارى جهدها، ولكن الناخبين غير مستعدين... أما المجتمع المدني فليس قوياً بما فيه الكفاية لفرض شخصيات من النساء.

...وهكذا يبقى الطريق إلى عالم السياسة مرصوفاً بالنيّات السيئة أمام المرأة...

* صحافية ومحللة سياسية

«تحت سماء بيروت»

تصوير: ألين مانوكيان، مصوّرة

في كانون الأول من العام 1983، عدت إلى لبنان بعد أن درست في كاليفورنيا لمدة 3 سنوات. كان قد فاتني شيء مهم: الاجتياح الإسرائيلي في عام 1982. أستعمل كلمة «فات» لأنني شعرت بالذنب لعدم مشاطرتي اللبنانيين إحدى أصعب وقائع الحرب.

ذهبت إلى مخيم شاتيلا للاجئين، متلهفة لمقابلة الأشخاص الذين نجوا من المجزرة قبل عام. مشيت في بعض الشوارع المهجورة وتحدثت إلى الناس ووجدت بعض شواهد المجزرة. وجدت مقبرة جماعية عند مدخل المخيم، كان البعض يقول إن المئات من القتلى وآخرون الآلاف منهم قد دُفنوا فيها ولا يزالون يرقدون هناك.

قابلت فتى في الثامنة من عمره أخبرني إنه الناجي الوحيد في عائلته. فقد تمكّن بجسده الصغير من الاختباء في غسالة في حين كانت عائلته بأكملها تُقتل تحت رشق الرصاص.

لم تتغيّر تلك المقبرة الجماعية حتى اليوم، فهي لا تزال أرضاً قاحلة، إنما أضيف إليها نصب تذكاري في ذكرى الموتى. أمامه طُرِحت بعض باقات الزهور المغلفة بورق السلوفان وبعض الجداريات من الصور الظلية السوداء على الجدران المحيطة وقفص مع بعض الدجاج يرقد على جانب من «المقبرة».

التقطت هذه الصورة في أحد الأزقة الضيقة في المخيم يوم زيارتي له في عام 1983. ما من أناس فيها، يسودها صمت موحِش وبعض الأشياء المشتتة وربما أطياف الأبرياء الذين ركضوا في هذه الأزقة الضيقة في أيلول 1982 على أمل الإفلات من همجية السفاكين الذين أردوهم.

(نص مترجم من الإنكليزية)

يعمل مشروع «بناء السلام في لبنان» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ العام 2007 على تعزيز التفاهم المتبادل والتماسك الإجتماعي من خلال معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في لبنان. كما يعمل المشروع مؤخراً على مقاربة موضوع أثر الأزمة السورية على الإستقرار الإجتماعي على لبنان.

ويعمل المشروع على دعم مختلف فئات المجتمع من قيادات وجهات فاعلة محلية ومدرّسين وصحافيين وشباب وناشطين في المجتمع المدني، في تطوير إستراتيجيات متوسطة وطويلة الأمد لبناء السلام وإدارة الأزمات وتجنب النزاعات.

شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

german cooperation
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

Implemented by: KFW

لمزيد من المعلومات:
مشروع «بناء السلام في لبنان» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،
مبنى البنك العربي - الطابق السادس
شارع رياض الصلح - النجمة، بيروت - لبنان،
هاتف: 980583 - 01 / 119160 - 70

www.lb.undp.org
www.lb.undp.org/PBSupplement
UNDP Lebanon

تصميم وتنفيذ: عمر حرقوص وحسّان يوسف
خط: بناء السلام خليل ماجد
تدقيق لغوي: جميل نعمة
ترجمة إلى العربية: ليال مروة